

**(متطلب الفصل الخامس: الفصل الأول + "التمهيدي" : المقدمة
ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والفرضيات النظرية
ومصطلحات الدراسة وحدودها)**

**أطروحة مقدمة لجامعة ميد أوشن لنيل درجة الدكتوراه في القانون
بغنوان:**

الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات القانونية
بمكاتب المحاماة في المملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية تنظيمية

**The Legal Framework for Using Artificial Intelligence in Developing Legal Services
by Law Firms in the Kingdom of Saudi Arabia – An Analytical Regulatory Study**

حسان صلاح عبد الرحمن جمبي
٢٤٢٠٠٢٢٩٩
دكتوراه القانون

: اسم الباحث
: الرقم الأكاديمي
: البرنامج

٥١٤٤٧ - ٢٠٢٥ م

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة تقنية متسارعة، أبرز مظاهرها تصاعد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، لاسيما في المجالات المهنية التخصصية مثل المحاماة، وقد باتت أدوات الذكاء الاصطناعي التنبؤية والتوليدية تستخدم تدريجياً في تحليل المستندات القانونية، وإنشاء العقود، والبحث في السوابق القضائية، وتقديم الدعم القانوني المؤتمت.

هذا التقدم يطرح تساؤلات قانونية ومهنية عميقة حول حدود التوظيف، والمسؤولية، والموثوقية، خاصة في البيانات العدلية المنظمة، حيث انه في المملكة العربية السعودية برز اهتمام رسمي متزايد بتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي يتجسد في جهود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" التي أصدرت في (نوفمبر، ٢٠٢٣) وثيقة بعنوان "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"

أكدت فيها على ضرورة تقليل المخاطر المحتملة والأضرار غير المقصودة، وهو ما يبرز التوجه الرسمي نحو تقنين وضبط استخدام هذه التقنية داخل القطاعات المهنية مؤكدة في وثيقتها الرسمية أنه :
"يجب على نظام الذكاء الاصطناعي العمل على تقليل المخاطر المحتملة والأضرار غير المقصودة إلى أدنى حد ممكن"^١

إلا أن هذا التوجيه الأخلاقي لم يُترجم بعد إلى إطار تنظيمي متكامل داخل بعض القطاعات المهنية الحساسة، وعلى رأسها مهنة المحاماة.

ومن واقع تجربتي الميدانية التي خضتها داخل مكاتب محاماة سعودية وبعض الجهات القانونية، تبين وجود استخدام جزئي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ولكن دون وجود إطار قانوني ينظم هذا الاستخدام، أو يُحدد مسؤولية المحامي في حال حدوث خطأ تقني، أو يحفظ خصوصية بيانات العملاء ضمن قواعد واضحة ومُلزمة، ويظهر نظام المحاماة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي (م/٣٨) بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ، كإطار التنظيمي الأساسي للمهنة، حيث تنص المادة (٤١) منه على أنه:

"يجوز للمحامي السعودي المحترف الاستعانة بمحامٍ معتمد غير سعودي في مكتبه، بشرط تحمّله المسؤولية الكاملة وخضوع العلاقة لضوابط تفصيلية تُصدر باللائحة التنفيذية"^٢

لكن هذه المادة – وسائر اللائحة – لم تتطرق بشكل صريح إلى توظيف الأدوات التقنية الذكية، ولا إلى حدود المسؤولية الناتجة عن استخدامها، مما يفتح الباب أمام إشكالات قانونية تتعلق بالمهنية والخصوصية والتبعية.

وقد أشار الدكتور خالد المالكي (٢٠٢٤) في دراسته: (المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي) :

١. SDAIA^١، مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر موقع الهيئة.

٢. نظام المحاماة السعودي، المرسوم الملكي (م/٣٨) بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ، المادة (41)، متاح من موقع وزارة العدل / الهيئة السعودية للمحامين laws.boe.gov.sa+6alsayeed.net+6idc.gov.sa+6.

"التشريع والفقه السعودي لم يحدد بعد كيفية التعامل مع الأفعال الناتجة عن أنظمة ذكية مستقلة، ما يُظهر حاجة ماسة إلى تنظيم تشريعي يعالج هذا الفراغ"³

من هذا المنطلق، تتناول هذه الدراسة – ذات الطبيعة التحليلية التنظيمية – الإطار القانوني المنظم لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، وتسعى إلى تقديم معالجة نوعية تكشف أوجه القصور في التنظيم القائم، وتقترح إطاراً وطنياً متكاملًا يضمن التوظيف الآمن والمهني لهذه التقنيات. ويستند التحليل إلى مراجعة عدد من الأنظمة السعودية ذات العلاقة، مثل نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام التعاملات الإلكترونية، لتقييم مدى كفاءتها في ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي قانونياً ومهنيًا. كما تركز الدراسة على استقراء واقع الممارسة التقنية في مكاتب المحاماة، وتشخيص التحديات النظامية والمهنية المصاحبة لها، تمهيداً لبناء تصور تنظيمي وطني يحقق التوازن بين الكفاءة التقنية من جهة، ومتطلبات حماية الخصوصية والمسؤولية القانونية من جهة أخرى، ويعزز في الوقت ذاته الاستخدام الآمن والمنظم للتقنيات الذكية في البيئة العدلية السعودية.

مشكلة الدراسة:

شهدت مهنة المحاماة، في السنوات الأخيرة، تحولات لافتة بفعل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث بدأت أدوات ذكية تدخل في مجالات تحليل الوثائق، وصياغة العقود، وإدارة البيانات القانونية، وتقديم استشارات أولية، مما انعكس على طبيعة العمل القانوني، وساهم في تعزيز الكفاءة والسرعة. إلا أن هذا التوسع يثير إشكالات قانونية وتنظيمية متعددة تتعلق بحماية حقوق العملاء، ومدى نظامية المخرجات، وتحديد المسؤوليات القانونية داخل المهنة.

في المملكة العربية السعودية، ورغم الخطوات الجادة نحو التحول الرقمي، وصدور عدد من الوثائق المهمة مثل "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، لا تزال هناك فجوة واضحة في التنظيم القانوني لاستخدام هذه التقنيات داخل مكاتب المحاماة. فعدد من الأنظمة ذات الصلة، كنظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، لا تقدم معالجة صريحة أو تفصيلية لهذه المسألة المستجدة، سواء من حيث التكيف القانوني، أو المسؤوليات، أو الضمانات.

كما يُلاحظ تنامي استخدام الأفراد أنفسهم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي القانونية، في صياغة عقودهم، أو كتابة مذكراتهم، أو فهم أنظمتهم، مما يعرضهم لمخاطر قانونية حقيقية نتيجة نقص الوعي بالنظام، أو الاعتماد على أدوات لا تعكس الخصوصية التشريعية للسعودية، ولا تأخذ في الاعتبار السياقات النظامية الدقيقة، مما يضع تحدياً إضافياً على المشرع ومهنة المحاماة معاً.

ومن خلال مراجعتي للدراسات السابقة، يظهر أن أغلبها تناول الذكاء الاصطناعي إما من زاوية قضائية أو فقهية نظرية عامة، دون تخصيص كافٍ للتطبيقات المهنية لهذه التقنية داخل مكاتب المحاماة. ومن أبرز هذه الدراسات: دراسة د. خالد المالكي (٢٠٢١م) حول المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي^٤، والتي ركزت على التوصيف النظري للمسؤولية، دون أن تتطرق إلى أبعاد الاستخدام المهني أو الإشكالات العملية التي يطرحها الواقع الميداني داخل مكاتب المحاماة.

٣. المالكي، خالد بن عبد الرحيم. (2024). *المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي: دراسة تحليلية تأصيلية*. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد ٤٧. متوفر PDF من المكتبة الرقمية الإسلامية.

٤. المالكي، خالد بن عبد الرحيم. (2024). *المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي: دراسة تحليلية تأصيلية*. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد ٤٧. متوفر PDF من المكتبة الرقمية الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن الذكاء الاصطناعي المقصود في هذه الدراسة يتمثل في الأدوات التنبؤية أو التوليدية التي تُستخدم فعليًا داخل مكاتب المحاماة في المملكة العربية السعودية، لأغراض مثل تحليل المستندات، وتوليد النصوص القانونية، وإدارة بيانات القضايا، وليس المقصود الأنظمة الرقمية العامة أو الذكاء الاصطناعي المستخدم في القضاء.

ومن هنا، تتحدد مشكلة الدراسة في **قصور الإطار النظامي في المملكة العربية السعودية عن تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات القانونية داخل مكاتب المحاماة**، سواء من حيث التكيف القانوني للمخرجات، أو تحديد المسؤولية النظامية، أو ضمانات حماية البيانات، في ظل غياب تصور تنظيمي واضح يحدد نطاق الاستخدام المشروع ويؤكد هذا التحول التقني. ويزداد تعقيد هذه الإشكالية مع تزايد اعتماد المكاتب القانونية والأفراد على هذه التقنيات دون مرجعية قانونية دقيقة أو إطار تشريعي متكامل يضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لها.

بناءً على ما تبين من فجوات تشريعية وتنظيمية، فإن هذه الدراسة تتجه نحو صياغة إطار قانوني وطني متكامل لتنظيم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، يقوم على ثلاثة محاور رئيسية مترابطة: **أولاً**، وضع معايير دقيقة وملزمة لترخيص وتشغيل الأدوات التقنية الذكية، بما يضمن موثوقية المخرجات وحجبتها النظامية؛ **ثانيًا**، إقرار ضوابط تفصيلية لحماية الخصوصية وسرية بيانات العملاء، وتحديد المسؤوليات النظامية والمهنية بدقة تجاه أي إخلال أو ضرر؛ **ثالثًا**، إنشاء آليات رقابة وحوكمة مهنية داخل المكاتب، تعزز الاستخدام المنضبط والأمن للتقنيات، وتحد من المخاطر المرتبطة بها. ويهدف هذا الإطار المقترح إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة من مزايا الكفاءة التقنية التي توفرها هذه الأدوات، وضمان حماية الحقوق والمتطلبات النظامية، في انسجام تام مع مستهدفات التحول العدلي الرقمي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من ارتباطها بموضوع معاصر وذو طابع استراتيجي يمسّ التطور المهني والتشريعي في البيئة العدلية السعودية، حيث تتناول إشكالية تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، في وقت تتسارع فيه مبادرات التحول الرقمي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتمثل القيمة العلمية للدراسة في مساهمتها في إثراء الأدبيات القانونية المحلية والعربية، من خلال تحليل لم يُتناول بعُمق سابقًا في سياق المحاماة تحديدًا، مما يمنحها أصالة أكاديمية ويوفّر مرجعًا علميًا منهجيًا للباحثين مستقبلاً في مجال القانون والتقنية. كما تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق، من خلال تصور تنظيمي مقترح يمكن الاستفادة منه تشريعيًا ومهنيًا في ضبط العلاقة بين التقنية والممارسة القانونية، بما يعزز موثوقية مخرجات الذكاء الاصطناعي ويحفظ حقوق المتعاملين به. وتبرز أيضًا الأهمية الاقتصادية للدراسة في كونها تسهم في تقنين استخدام أدوات تقنية ذات تكلفة مرتفعة عند سوء الاستخدام، أو عند غياب التنظيم، مما يقلل من المخاطر القانونية والمهنية ويزيد من كفاءة الاستثمار في القطاع العدلي الخاص. أما على المستوى المجتمعي، فتوفر الدراسة أساسًا تنظيميًا يحمي الأفراد والمؤسسات من الوقوع في مخالفات نظامية ناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي دون إطار قانوني واضح. وتخدم نتائجها أيضًا المجتمع القانوني من ممارسين ومشترعين، عبر توضيح الأبعاد النظامية للتعامل مع هذه التقنيات، واقتراح مسارات تشريعية ومهنية واقعية تراعي خصوصية البيئة السعودية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معالجة تحليلية وتنظيمية شاملة للإطار القانوني المنظم لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة داخل المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل الأنظمة السعودية ذات العلاقة بتنظيم مهنة المحاماة وحماية البيانات والتعاملات الإلكترونية، بهدف تقييم مدى كفاءتها وقدرتها على مواكبة التحول التقني داخل المكاتب القانونية.
٢. تقييم الحجبة القانونية للمخرجات الصادرة عن أدوات الذكاء الاصطناعي مثل العقود والمذكرات والتقارير القانونية، مع بيان الضوابط النظامية التي تحكم اعتمادها والآثار القانونية المترتبة على استخدامها دون إطار قانوني منضبط.
٣. تحديد أبعاد المسؤولية القانونية والمهنية الناتجة عن اعتماد مكاتب المحاماة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، ودراسة المسؤوليات المترتبة على كل من المطور والمستخدم وجهات الإشراف.
٤. تحليل واقع الاستخدام غير المنظم لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، سواء من قبل مكاتب غير مرخصة أو أفراد غير مختصين، وبيان التحديات التي تفرضها هذه الممارسات على المهنة والبيئة التنظيمية.
٥. إجراء دراسة مقارنة للتجارب التنظيمية الدولية الرائدة في تقنين استخدام الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية، بهدف استخلاص النماذج القابلة للتطبيق في السياق السعودي وتحديد أوجه القصور القائمة.
٦. اقتراح تصور تنظيمي وطني متكامل يوازن بين الكفاءة التقنية، وحماية الحقوق النظامية والمهنية، ويسهم في تعزيز التحول العدلي الرقمي بما ينسجم مع مبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

تساؤلات الدراسة:

- ١- إلى أي مدى تنتشر استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة السعودية المرخصة خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، وما أبرز مجالات هذا الاستخدام وأساليب الحوكمة الداخلية المطبقة لإدارته؟
- ٢- ما مدى كفاية الإطار النظامي السعودي القائم لتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الخدمات القانونية التي تقدمها مكاتب المحاماة، وذلك وفق معايير الشمول، والاتساق، والقابلية للإنفاذ؟
- ٣- كيف يمكن تكيف المخرجات الصادرة عن أدوات الذكاء الاصطناعي—وخاصة العقود، والمذكرات، والتقارير القانونية—قانونيًا وفقًا للأنظمة السعودية ذات الصلة؟
- ٤- ما حدود المسؤولية النظامية والمهنية المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، وما الضمانات والآليات النظامية الكفيلة بحماية الخصوصية وسرية بيانات العملاء؟
- ٥- ما أوجه القصور التنظيمي أو الفراغ التشريعي عند مقارنة الوضع السعودي بالتجارب الدولية المختارة (الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، وما الدروس القابلة للتكيف مع البيئة القانونية السعودية؟
- ٦- ما التصور التنظيمي المتكامل والقابل للتطبيق الذي يوازن بين الكفاءة التقنية والحماية النظامية في بيئة مكاتب المحاماة السعودية، وبما ينسجم مع مستهدفات التحول العدلي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مزيج من المناهج القانونية العقلية والإجرائية، بما يتناسب مع طبيعة الموضوع وأهدافه، وذلك وفقًا للتصنيف العلمي المعتمد في الدراسات القانونية، على النحو التالي:

- **المنهج الاستنباطي (التحليلي):** ويُعد المنهج الرئيسي في هذه الدراسة، حيث يقوم الباحث بتحليل النصوص النظامية السعودية ذات العلاقة، مثل نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، بهدف الكشف عن مدى كفايتها في تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، والوقوف على أوجه القصور والتداخل بين النصوص القائمة.

- **المنهج الاستقرائي (التأصيلي):** ويستخدم عند معالجة المواضيع التي لا تزال محل فراغ تشريعي، أو التي تفتقر إلى تنظيم تفصيلي، وذلك بهدف صياغة رؤية تنظيمية مقترحة أكثر وضوحاً وشمولاً، تستند إلى استقراء التطبيقات العملية وتحليل الفجوات في الأنظمة، واقتراح حلول نظامية يمكن اعتمادها في البيئة السعودية.
- **المنهج المقارن:** ويوظف في الفصل الرابع من الرسالة، بهدف إجراء مقارنة بين التجربة التنظيمية السعودية وعدد من النماذج الدولية الرائدة (مثل: الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، بغرض استخلاص الممارسات الأفضل والاستفادة منها في تطوير التصور التنظيمي الوطني.
- **المنهج الوصفي:** ويظهر بشكل مساند من خلال استعراض الأدبيات النظامية والفقهية والآراء القانونية ذات العلاقة، وتحليلها من منظور تطبيقي، لبيان واقع استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المهنة، وبيان موقع المملكة من خارطة التنظيم القانوني المقارن.

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة ضمن مجموعة من الحدود التي تضبط نطاقها العلمي والعملية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الحدود المكانية

تتحدد الدراسة في المملكة العربية السعودية، باعتبارها البيئة النظامية والمهنية المستهدفة، وموضع التحليل التنظيمي لأطر توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات مكاتب المحاماة.

ثانياً: الحدود الزمانية

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠م حتى عام ٢٠٢٥م، وهي مرحلة شهدت تصاعداً ملحوظاً في الاهتمام الرسمي بتقنين الذكاء الاصطناعي، وصدر عدد من الوثائق التنظيمية والمبادرات الرقمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثالثاً: الحدود البشرية

تقتصر الدراسة على المحامين النظاميين والممارسين داخل مكاتب المحاماة، إلى جانب الجهات التنظيمية ذات العلاقة، دون التوسع إلى القضاة أو الأفراد خارج الإطار المهني القانوني.

الدراسات المرجعية السابقة :

شهدت البيئة الأكاديمية السعودية والعربية اهتماماً متنامياً بموضوع الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، إلا أن معظم تلك الدراسات تركزت في الجوانب العامة للمسؤولية والتكيف الفقهي، دون أن تمتد بعمق إلى الإطار التنظيمي والمهني لمكاتب المحاماة. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات المرجعية ذات الصلة، مع تحليل نقدي لمجالات تقاطعها مع هذه الدراسة:

1- خليل، محمد سعيد. (2022) المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي.

هدفت إلى تحليل الأبعاد القانونية للمسؤولية في حال استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وبيّنت أن غياب الشخص الطبيعي أو الاعتباري يعيق تحديد المسؤولية القانونية بدقة. تتميز هذه الدراسة: تركز الدراسة الحالية على ممارسات مهنية فعلية، كتوقيع العقود القانونية، وليس على الجوانب النظرية للمسؤولية فقط.

2-المالكي، خالد. (2023) المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. تناولت الدراسة العلاقة بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي بشأن المسؤولية المدنية الناشئة عن الأضرار التقنية. تتميز هذه الدراسة: تعتمد الرسالة الحالية نتائج هذه الدراسة كأساس لتصوير تنظيمي مهني أكثر تخصصاً بمهنة المحاماة.

3-الغنامي، نايف بن ناشي. (2024) الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية. ركزت على الضوابط النظامية للعقود الذكية والتوقيع الإلكتروني. تتميز هذه الدراسة: توسع الرسالة الحالية نطاق التحليل ليشمل الخدمات القانونية في مكاتب المحاماة، وليس العقود فقط.

4-العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. (2024) الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. ركزت على الحجية النظامية للعقود الذكية وأوصت بإطار قانوني شامل. تتميز هذه الدراسة: تعتبر العقود الذكية أحد مخرجات أدوات الذكاء الاصطناعي التي تتناولها الرسالة ضمن تصور شامل يشمل البنية المؤسسية والتنظيمية.

5-رجب، ياسر محمد عبدالسلام. (2023) دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة. درست التجارب الدولية في وضع السياسات الأخلاقية، مع التركيز على العلاقة بين التنظيم والسياسات العامة. تتميز هذه الدراسة: بينما تركز الدراسة الحالية على التنظيم القانوني المباشر والتشريعي في المجال المهني، اقتصرت الدراسة السابقة على البعد الأخلاقي العام.

التحليل النقدي المقارن:

على الرغم من القيمة العلمية لكل دراسة من الدراسات السابقة، إلا أن أيًا منها لم تتناول بشكل مباشر:

- واقع الممارسة المهنية في مكاتب المحاماة السعودية.
 - مسؤولية المحامي النظامية عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.
 - تصور تشريعي متكامل يتضمن الترخيص، والرقابة، وتحديد الأدوار القانونية للأدوات الذكية.
- ومن هنا، تنبع أهمية هذه الرسالة في تقديم معالجة منهجية تحليلية، قائمة على احتياجات واقعية لمهنة المحاماة، تسعى لسد فراغ تنظيمي لا تزال الدراسات السابقة بعيدة عن تغطيته بالكامل.

مصطلحات وتعريفات الدراسة:

أولاً: الذكاء الاصطناعي

◊ التعريف النظري:

الذكاء الاصطناعي هو قدرة الأنظمة التقنية على محاكاة السلوك البشري، بما في ذلك التعلم واتخاذ القرار، لتنفيذ مهام معقدة كانت تتطلب تدخلًا بشريًا، ويُستخدم على نطاق واسع في القطاعات المتقدمة مثل القانون والتحليل القضائي^٥.

^٥ (٥) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، نوفمبر ٢٠٢٣.

◊ التعريف الإجرائي:

في سياق هذه الدراسة، يُقصد بالذكاء الاصطناعي مجموعة الأدوات الذكية التنبؤية أو التوليدية المستخدمة فعليًا داخل مكاتب المحاماة السعودية، بهدف إعداد العقود، وتحليل القضايا، وتقديم استشارات قانونية عبر تقنيات مؤتمتة.^٦

ثانيًا: مكاتب المحاماة

◊ التعريف النظري:

هي جهات مرخصة بموجب النظام، تختص بممارسة مهنة المحاماة، وتشمل خدماتها المرافعة، والاستشارات، والتحكيم، والتوثيق، ضمن إطار نظامي معتمد.^٧

◊ التعريف الإجرائي:

المقصود بها في هذه الدراسة: الكيانات القانونية المرخصة في المملكة العربية السعودية والتي بدأت، أو يُحتمل أن تبدأ، بتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتقديم خدماتها القانونية بشكل أكثر كفاءة وتنظيمًا.

ثالثًا: الإطار القانوني

◊ التعريف النظري:

يتكون الإطار القانوني من مجموعة الأنظمة، والتشريعات، واللوائح التي تنظم مجالًا محددًا داخل الدولة، وتحدد العلاقات القانونية والحقوق والواجبات ذات الصلة.^٨

◊ التعريف الإجرائي:

يشير في هذا السياق إلى الأنظمة السعودية ذات الصلة بتنظيم الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، مثل نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، وغيرها من الأطر التشريعية ذات العلاقة.

رابعًا: المسؤولية القانونية

◊ التعريف النظري:

هي التزام ينشأ نتيجة فعل أو امتناع يخالف النظام، ويترتب عليه جزاء قانوني أو تعويض، وتُقسم إلى مدنية، وجنائية، وتأديبية، بحسب طبيعة الفعل والضرر المترتب عليه.^٩

^٦ (٦) وثيقة "إطار تبني الذكاء الاصطناعي"، سدايا، ٢٠٢٣.

^٧ (٧) نظام المحاماة، المرسوم الملكي م/٣٨، بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ.

^٨ (٨) د. محمد شحادة إسماعيل، "تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، ٢٠٢٣.

^٩ (٩) د. خالد المالكي، "المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ٢٠٢٤.

◊ التعريف الإجرائي:

تُفهم هنا باعتبارها الآثار القانونية المترتبة على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، عند حدوث ضرر نتيجة خلل في التكيف القانوني للمخرجات أو إخلال بالضوابط التنظيمية المعتمدة.

خامسًا: الخصوصية وحماية البيانات

◊ التعريف النظري:

تشير إلى حق الأفراد في التحكم ببياناتهم الشخصية، ومنع جمعها أو معالجتها أو الإفصاح عنها دون موافقة صريحة، وذلك ضمن الضوابط النظامية التي تكفل هذا الحق^{١٠}.

◊ التعريف الإجرائي:

تُفهم في هذه الدراسة ضمن نطاق حماية المعلومات القانونية الخاصة بالعملاء أثناء استخدامها أو تخزينها أو تحليلها عبر أدوات الذكاء الاصطناعي، بما يتوافق مع نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة.

سادسًا: التحول الرقمي العدلي

◊ التعريف النظري:

عملية تطوير قطاع العدالة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة، بهدف تحسين الكفاءة، وتسهيل الوصول إلى الخدمات القضائية، وضمان الشفافية والنزاهة^{١١}.

◊ التعريف الإجرائي:

يُقصد به في هذا السياق إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمات مكاتب المحاماة السعودية كجزء من خطة التحول الرقمي العدلي التي تتبناها المملكة في إطار رؤية ٢٠٣٠.

خطة الدراسة وهيكل الفصول:

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة

ويشمل هذا الفصل : مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، تساؤلات الدراسة، منهج الدراسة، حدود الدراسة، الدراسات المرجعية السابقة، مصطلحات الدراسة وتعريفاتها، خطة الدراسة وهيكل الفصول.

الفصل الأول: الإطار النظامي السعودي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة

المبحث الأول: التنظيم القانوني لمهنة المحاماة وتقنيات الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: نظام المحاماة واللائحة التنفيذية

المطلب الثاني: دور الأنظمة المكاملة (حماية البيانات، الإثبات، الإجراءات...الخ)

المبحث الثاني: تحليل الفجوات في التنظيم الحالي

المطلب الأول: قصور النصوص التنظيمية

المطلب الثاني: آثار غياب التنظيم على الممارسة

^{١٠} (١٠) نظام حماية البيانات الشخصية، المرسوم الملكي م/١٩ لعام ١٤٤٣هـ.

^{١١} (١١) وزارة العدل، "تقرير التحول الرقمي"، ٢٠٢٢.

الفصل الثاني: التكيف القانوني والفقهى والمسؤولية النظامية

المبحث الأول: التكيف النظامي والفقهى للمخرجات الذكية

المطلب الأول: حجية العقود والتقارير القانونية المنتجة آلياً

المطلب الثاني: مشروعية استخدامها أمام الجهات القضائية مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية والمهنية

المطلب الأول: المسؤولية المدنية والمهنية

المطلب الثاني: مسؤولية المطور، المستخدم، ومقدم التقنية مع مقارنة مختصرة بالتجربة الأوروبية

الفصل الثالث: واقع وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة

المبحث الأول: التطبيقات المهنية المعاصرة في السعودية

المطلب الأول: أدوات الذكاء الاصطناعي المتداولة في السوق القانوني السعودي

المطلب الثاني: مدى توافقها مع البيئة النظامية

المبحث الثاني: أنماط الاستخدام الفردي للتقنيات القانونية

المطلب الأول: طبيعة الاستخدامات الفردية ومخاطرها في السياق السعودي

المطلب الثاني: التكيف النظامي لهذه الممارسات مع إشارة إلى التجربة الإماراتية

الفصل الرابع: التجارب الدولية والعربية المقارنة

المبحث الأول: التجارب الدولية

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الولايات المتحدة وتنظيم المهنة

المبحث الثاني: التجارب العربية والخليجية

المطلب الأول: الإمارات، البحرين، مصر

المطلب الثاني: عناصر قابلة للتكيف في السعودية

الفصل الخامس: التصور التنظيمي المقترح

تمهيد: يربط الفجوات التي تم تحديدها في الفصول الأولى والثانية والثالثة بملامح التصور المقترح، موضحاً أن هذا التصور جاء لمعالجة تلك الفجوات بما يتوافق مع البيئة النظامية السعودية

المبحث الأول: ملامح التشريع المقترح

المطلب الأول: شروط الترخيص ومعايير تشغيل أدوات الذكاء الاصطناعي في القطاع القانوني

المطلب الثاني: الضمانات القانونية لحماية البيانات والمسؤولية

المبحث الثاني: التكامل مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

المطلب الأول: دعم التحول العدلي الرقمي

المطلب الثاني: فرص وإمكانات تطوير الإطار التشريعي الحالي

الخاتمة

النتائج

التوصيات

الإسهامات العلمية

الفصل الأول

الإطار النظامي السعودي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة

يُعدّ هذا الفصل المدخل النظامي الرئيس للرسالة، إذ يتناول بالدراسة والتحليل الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم مهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية، ومدى استيعابها لمفاهيم وتقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة في الممارسة المهنية. ويهدف إلى تتبّع تطوّر التنظيم النظامي للمهنة في ضوء التحوّل الرقمي الذي تشهده المنظومة العدلية ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، وإبراز الفجوات النظامية التي قد تحدّ من توظيف التقنيات الذكية في العمل القانوني.

وتبرز أهمية هذا الفصل من كونه يحدّد الأساس القانوني الذي تُبنى عليه الفصول اللاحقة؛ إذ يربط بين القواعد النظامية الراسخة في نظام المحاماة ولائحته التنفيذية¹²، وبين المتطلبات المستحدثة التي أفرزها تطوّر أدوات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني.

كما يتناول الفصل الدور التكميلي الذي تؤديه الأنظمة ذات الصلة، مثل نظام حماية البيانات الشخصية ونظام الإثبات ونظام الإجراءات الجزائية¹³، في تعزيز الضمانات العدلية والحقوقية أثناء استخدام التطبيقات التقنية في مكاتب المحاماة.

وفي هذا السياق، يسعى الفصل إلى بيان مدى جاهزية الإطار النظامي السعودي لاستيعاب التحولات التقنية، ومدى اتساقه مع المبادئ الأخلاقية التي أرستها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)¹⁴ بشأن تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات المهنية المختلفة

ويُقسّم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

يتناول **المبحث الأول** التنظيم القانوني لمهنة المحاماة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال دراسة النصوص النظامية وتحليلها في ضوء التطورات التقنية.

بينما يُركّز **المبحث الثاني** على تحليل الفجوات في التنظيم الحالي، ورصد أوجه القصور التي قد تعيق التكامل بين التشريعات المهنية ومتطلبات التحوّل الرقمي، تمهيداً لاقتراح تصور تنظيمي متكامل في الفصل الخامس.

المبحث الأول

الإطار القانوني لمهنة المحاماة وتقنيات الذكاء الاصطناعي

تُعد مهنة المحاماة من أبرز المهن القانونية التي شهدت تطوّرًا تشريعيًا وتنظيميًا متواصلًا في المملكة العربية السعودية، لما لها من أثر مباشر في تحقيق العدالة وصون الحقوق وحماية المصالح. ومع التحوّل الرقمي الذي تشهده المنظومة العدلية ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، برزت الحاجة إلى دراسة الإطار القانوني المنظم لهذه المهنة في ضوء المتغيرات التقنية الحديثة، ولا سيما **تقنيات الذكاء الاصطناعي** التي بدأت تدخل تدريجيًا في مجالات البحث القانوني، وصياغة العقود، وإدارة القضايا¹⁵.

نظام المحاماة، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ١٤٢٢هـ؛ اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة، وزارة العدل، ١٤٤١هـ¹²

نظام حماية البيانات الشخصية، هيئة الخبراء، ١٤٤٣هـ؛ نظام الإثبات، هيئة الخبراء، ١٤٤٣هـ؛ نظام الإجراءات الجزائية، هيئة الخبراء، ١٤٣٥هـ¹³

سدايا، ٢٠٢٣، وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي؛ إطار تبني الذكاء الاصطناعي¹⁴

بال، ٢٠٢٣، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة¹⁵

ويركز هذا المبحث على تحليل الأسس القانونية التي يقوم عليها تنظيم مهنة المحاماة في المملكة، واستعراض الأنظمة واللوائح ذات الصلة، مع بيان مدى قدرتها على استيعاب التحول التقني المتسارع الذي تشهده الممارسات القانونية المعاصرة. كما يهدف إلى الكشف عن الجوانب التي تحتاج إلى تطوير تشريعي يواكب التطورات التقنية، لضمان توافق الممارسة المهنية مع الضوابط النظامية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني¹⁶.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

يعالج **المطلب الأول** نظام المحاماة واللائحة التنفيذية بوصفهما الإطار القانوني الأساس لممارسة المهنة،

بينما يتناول **المطلب الثاني** الأنظمة القانونية المكملة التي تدعم مهنة المحاماة في بيئتها التقنية الحديثة، مثل نظام حماية البيانات الشخصية، ونظام الإثبات، ونظام الإجراءات الجزائية، وغيرها من الأنظمة ذات الصلة.

المطلب الأول

نظام المحاماة واللائحة التنفيذية بوصفهما الإطار القانوني الأساس لممارسة المهنة

أولاً: الخلفية التشريعية لنظام المحاماة وربطها مع نصوص المواد :

- السياق التاريخي والغاية النظامية من التشريع :

صدر نظام المحاماة بالمرسوم الملكي رقم م ٣٨ بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٤٢٢ هـ في سياق تشريعي هدف إلى بناء منظومة قانونية متكاملة تعزز مبدأ العدالة وتنظم المهن القانونية المساندة للقضاء قبل صدوره، كانت المهنة تمارس بصورة فردية وعرفية، دون اشتراط مؤهلات أو معايير موحدة، مما أدى إلى تفاوت في الممارسة القانونية.

وتضمنت المادة الأولى من النظام أن (مهنة المحاماة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة وتمارس وفق أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية)¹⁷. وهذا النص يعكس فلسفة تشريعية تعتبر المحامي شريكاً في تحقيق العدالة، لا مجرد وكيل عن الأطراف، وهو ما يجعل المهنة جزءاً من منظومة العدالة ذاتها.

وقد أشار العيسى في دراسته عن القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي إلى أن المشرع السعودي أراد بصدر النظام توسيع نطاق العدالة المؤسسية وربط المحاماة بالسلطة القضائية كأحد أركانها¹⁸.

ومع ذلك، يتضح أن المشرع حين وضع هذا النص لم يكن يتصور البيئة الرقمية الحديثة التي أصبحت العدالة فيها تمارس من خلال أنظمة ذكية.

فالأنظمة المرعية وقتها كانت تقليدية تعتمد على الورق والمرافعة المباشرة، في حين يشهد الواقع اليوم توسعاً في الاعتماد على التقنيات والذكاء الاصطناعي ضمن منظومة العدالة.

ولذلك أصبح من الضروري إعادة تفسير المادة الأولى بما يواكب التحول العدلي الرقمي الذي تجسد في إنشاء المحكمة الإلكترونية ومنصة ناجز، وهو التحول الذي وثقته وزارة العدل في تقرير العدالة الناجزة عام ٢٠٢٢¹⁹.

العيسى، ٢٠٢٣، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي؛ إسماعيل، ٢٠٢٣، تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية

نظام المحاماة، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ١٤٢٢ هـ، اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة، وزارة العدل، ١٤٤١ هـ

إبراهيم العيسى، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وأثارها القانونية، ٢٠٢٣

وزارة العدل، تقرير التحول الرقمي والعدالة الناجزة، ٢٠٢٢

- المادة الثانية وتحديات تعريف الممارسة القانونية:

تنص المادة الثانية من النظام على أن المحامي هو كل شخص مقيد في جدول المحامين الممارسين يزاول المهنة بعد الحصول على ترخيص

وهذا النص يؤكد الطابع الشخصي للممارسة القانونية ويقصرها على الأشخاص الطبيعيين المرخص لهم فقط

لكن في ضوء التطورات الحديثة، أصبحت بعض الأعمال القانونية تؤدي عبر أنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على تحليل الوقائع وإعداد المذكرات وصياغة العقود

ويثير هذا تساؤلاً جوهرياً: هل يعد استخدام هذه الأنظمة مشاركة من جهة غير مرخصة في المهنة؟

وهل يبقى المحامي مسؤولاً عن عمل هذه الأدوات رغم أنه لم يباشرها بيده؟

يرى محمد إسماعيل²⁰ في دراسته حول تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية أن النصوص التي تحصر الممارسة في الأشخاص تواجه تحدياً حقيقياً في عصر التحول التقني، وأن الحل يكمن في إدماج التقنية بوصفها وسيلة تنفيذ لا شخصاً مستقلاً في المهنة

وعليه، فإن المادة الثانية تحتاج إلى تفسير حديث أو تعديل تشريعي يفرق بين ممارسة المهنة بواسطة الإنسان وممارستها بمساعدة أدوات تقنية مرخصة.

- نطاق المهنة في المادة الثالثة وظهور الذكاء الاصطناعي كمنافس تنظيمي:

حددت المادة الثالثة من النظام نطاق المهنة بأنه يشمل الترافع عن الخصوم، وإبداء الرأي والمشورة الشرعية والنظامية، وصياغة العقود، واتخاذ الإجراءات التي يقتضيها ذلك

وهذه المجالات هي نفسها التي بدأت أنظمة الذكاء الاصطناعي في ممارستها مؤخراً من خلال برامج البحث والتحليل وصياغة العقود القانونية إلكترونياً

وقد أظهرت دراسات فاطمة بلال²¹ حول العدالة الرقمية أن بعض هذه الأدوات أصبحت تقدم خدمات قانونية شبيهة بما يقدمه المحامي، ما يجعلها منافساً تنظيمياً غير منظم

فالنظام لم يشر إلى دور التقنية ولم يضع إطاراً لاستخدامها داخل مكاتب المحاماة، مما أوجد فراغاً تشريعياً ينبغي معالجته

ومن ثم، فإن المادة الثالثة تمثل نقطة التقاء بين النصوص التقليدية والواقع الرقمي الذي يستدعي تنظيمًا جديدًا لحدود المهنة في ظل التحول التقني.

- المادة الثالثة عشرة ومسؤولية المحامي عن الأفعال التقنية:

تنص المادة الثالثة عشرة على أن المحامي مسؤول عن أعماله ومسؤول عن تصرفات من يباشر العمل تحت إشرافه في مكتبه

ويُفهم من هذا النص أنه يمكن تحميل المحامي مسؤولية الأفعال التي تصدر عن أي وسيلة أو أداة تعمل تحت إشرافه، بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي التي يعتمد عليها في إنجاز أعماله

وقد بين خالد المالكي²² في بحثه حول المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي أن مبدأ الإشراف يشمل كل الوسائل التي يستخدمها المهني في أداء عمله، وأنه يظل مسؤولاً عن نتائجها القانونية ما لم يثبت أنه بذل العناية اللازمة للتحقق من صحتها

وبذلك يمكن القول إن المادة الثالثة عشرة تشكل الأساس الذي يمكن أن تُبنى عليه قواعد المسؤولية المهنية الرقمية للمحامي في المستقبل.

محمد إسماعيل، تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية، ٢٠٢٣، ٢٠

فاطمة بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة، ٢٠٢٣، ٢١

خالد المالكي، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، ٢٠٢٤، ٢٢

- المادة الحادية والثلاثون ونطاق التأديب التقني :

نصت المادة الحادية والثلاثون على أن العقوبات التأديبية تشمل الإنذار واللوم والمنع من مزاولة المهنة مؤقتاً أو شطب الاسم من الجدول

ورغم أن المادة لم تتضمن نصوصاً تتعلق بالأخطاء التقنية، إلا أن مفهوم الإخلال بواجبات المهنة يمكن أن يُفسر على نحو يشمل استخدام الأدوات الذكية بطريقة غير مشروعة أو إهمال أمن البيانات القانونية.

ويرى العيسى²³ أن المشرع السعودي ترك للمجالس التأديبية والجهات الرقابية سلطة تقديرية واسعة لتكييف صور الإخلال المهني بما يتناسب مع التطورات الحديثة وبالتالي يمكن تطبيق هذه المادة على الأخطاء الناشئة عن سوء استخدام التقنيات أو الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة.

- التحول العدلي الرقمي وتأثيره على صلاحية النظام :

منذ عام ٢٠١٨ بدأت وزارة العدل تنفيذ برنامج العدالة الرقمية الذي أوجد المحكمة الإلكترونية ومنصة ناجز وخدمات التقاضي عن بعد غير أن نظام المحاماة ظل دون تعديل جوهري يواكب هذا التحول، فلم يتضمن نصوصاً تنظم التمثيل الرقمي أو العمل القانوني عبر الوسائط الإلكترونية.

وتشير تقارير وزارة العدل لعام ٢٠٢٢ إلى أن أكثر من تسعين في المئة من خدمات المحاكم أصبحت رقمية، بينما لا يزال نظام المحاماة يعمل وفق بنية تقليدية صُممت لعصر الورق هذا التباين بين الواقع العملي والنصوص التشريعية يعكس حاجة ملحة إلى تحديث النظام بحيث يشمل تنظيمًا صريحًا لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية.

- الخلاصة التحليلية :

من خلال تحليل المواد النظامية الأساسية يتضح أن نظام المحاماة يمثل قاعدة صلبة لتنظيم المهنة من حيث الترخيص والمساءلة، لكنه لا يستوعب التطور التقني الحديث الذي غير شكل ممارسة العدالة فالنظام الحالي يعالج مسؤولية الإنسان، بينما أصبح الواقع يفرض مسؤوليات جديدة تتعلق بالأنظمة الذكية والأدوات التقنية المستخدمة داخل مكاتب المحاماة وعليه، فإن تحديث النظام ليشمل ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي أصبح ضرورة لضمان توافق الممارسة المهنية مع التحول العدلي الرقمي، وهو ما تمثل هذه الدراسة إطاراً علمياً لتحليله واقتراح تنظيمه.

ثانيًا: الطبيعة القانونية لمهنة المحاماة في النظام السعودي :

تنتم مهنة المحاماة في النظام السعودي بطبيعة قانونية خاصة تجعلها مختلفة عن سائر المهن الحرة التقليدية. فهي من جهة مهنة يمارسها الأفراد لحسابهم الخاص، ويبرمون من خلالها عقود أتعاب مع موكلهم، ومن جهة أخرى تعد جزءاً من المنظومة العدلية التي تستهدف حماية الحقوق وتحقيق العدالة. هذه الازدواجية بين البعد المهني والبعد العدلي هي المدخل لفهم كيفية تعامل النظام السعودي مع أي أدوات جديدة تدخل في صميم ممارسة المهنة، وفي مقدمتها تقنيات الذكاء الاصطناعي.

فمن الناحية الأولى، تمارس المحاماة بوصفها نشاطاً مهنيًا قائمًا على العقد بين المحامي وموكله. يتفق الطرفان على الأتعاب، وعلى نطاق التمثيل القانوني، وعلى طبيعة الخدمة المقدمة. هذا الجانب التعاقدية يفتح الباب طبيعيًا أمام تطوير الوسائل الحديثة لزيادة كفاءة العمل المهني، مثل استخدام الأنظمة الذكية في البحث القانوني وإدارة

²³ إبراهيم العيسى، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وأثارها القانونية، ٢٠٢٣ ٢٣

القضايا وتحليل العقود. وقد أشارت دراسات إسماعيل²⁴ عن تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية إلى أن المحامين في البيئات الحديثة يتجهون إلى تبني هذه الأدوات بوصفها ميزة تنافسية تتيح لهم تقديم خدمات أسرع وأدق من غيرهم.

لكن من الناحية الثانية، لا ينظر النظام السعودي إلى المحاماة باعتبارها نشاطاً تجارياً صرفاً، بل يجعلها مهنة ذات ارتباط وثيق بالصالح العام. فالمحامي يمثل حلقة وصل بين الأفراد والسلطة القضائية، ويؤدي دوراً في تمكين الوصول إلى العدالة، ويخضع في سلوكه المهني لرقابة تنظيمية وتأديبية. وقد بينت دراسات العيسى²⁵ أن المشرع السعودي يتعامل مع المحاماة بوصفها ركيزة من ركائز العدالة المؤسسية، لا مجرد خدمة قانونية خاصة. هذا البعد العدلي يجعل المهنة مقيدة بجملة من الالتزامات التي لا يمكن تجاوزها بدعوى التطور التقني أو الحرية المهنية.

وتنعكس هذه الطبيعة المزدوجة مباشرة على مسألة توظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة. فالمحامي، بحكم صفته المهنية الحرة، قد يسعى إلى استخدام أنظمة ذكية لتوليد المذكرات أو صياغة العقود أو تحليل المخاطر القانونية، باعتبارها أدوات تعزز كفاءة الأداء وتقلل الكلفة والوقت. لكن بصفته جزءاً من المنظومة العدلية، يظل ملزماً بأن تكون هذه الوسائل منسجمة مع مقتضيات العدالة، وأن لا تؤدي إلى الإخلال بحقوق الموكلين أو سرية بياناتهم أو ضمانات المحاكمة العادلة. وهنا يظهر التحدي التشريعي الحقيقي الذي تتناوله هذه الدراسة، وهو كيفية بناء إطار قانوني يسمح بالاستفادة من الذكاء الاصطناعي من دون أن يخل ذلك بجوهر المهنة وطبيعتها العدلية.

كما أن استقلال المحامي يمثل عنصراً جوهرياً في هذه الطبيعة القانونية الخاصة. فالاستقلال لا يعني فقط عدم خضوع المحامي للضغوط من الخصوم أو الجهات الرسمية، بل يعني أيضاً قدرته على تكوين رأيه القانوني بناء على اجتهاده وخبرته وتحليله للنصوص والوقائع. ومع دخول الأنظمة الذكية إلى بيئة العمل القانوني، أصبح هذا الاستقلال مهدداً بنوع جديد من التأثير غير المباشر، يتمثل في اعتماد المحامي على مخرجات نظام تحليلي أو مولد للنصوص قد لا يكون شفافاً في طريقة عمله أو مصادر بياناته. وقد نبهت أبحاث فاطمة بلال²⁶ حول العدالة الرقمية إلى أن الإفراط في الاعتماد على الخوارزميات في اتخاذ القرارات القانونية قد يؤدي إلى إضعاف الدور الإنساني في تقدير الملابسات الفردية لكل قضية، وهو ما يتعارض مع فلسفة العدالة ذاتها.

ومن الزاوية الفقهية، تشكل المحاماة امتداداً مؤسسياً لعقد الوكالة، حيث يقوم المحامي مقام موكله في مباشرة حقوقه والمطالبة بها. إلا أن النظام السعودي لم يكتف بهذا التكيف الفقهي التقليدي، بل نظم المهنة كإطار قانوني مستقل يشترط الترخيص والتأهيل العلمي والتسجيل في جداول رسمية. هذا التطور جعل المحاماة تخرج من نطاق الوكالة الخاصة إلى نطاق الوظيفة العامة ذات المسؤولية المجتمعية. وبناء على هذا التكيف، لا يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي وكياً أو ممثلاً قانونياً، لأنه يفتقر إلى الأهلية والإرادة والتمييز، وإنما يظل مجرد أداة يستخدمها المحامي الذي يحمل وحده صفة التمثيل أمام الجهات القضائية والإدارية. وهذا ما يؤكد أيضاً تطور الأحكام المدنية الحديثة في المملكة في تنظيم العقود والوكالات في نظام المعاملات المدنية.

ويتصل بذلك البعد الأخلاقي للمهنة، الذي يعد جزءاً من طبيعتها القانونية. فالمحامي ملزم بالمحافظة على السرية المهنية، واحترام خصوصية موكله، وعدم استغلال المعلومات التي يطلع عليها في غير مصلحتهم. ومع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد في عملها على معالجة البيانات وتخزينها وتحليلها، أصبح هذا الالتزام الأخلاقي مهدداً بمخاطر جديدة. فقد يؤدي إدخال بيانات الموكلين في أنظمة سحابية خارجية أو منصات ذكاء اصطناعي غير منضبطة إلى تعريض هذه البيانات للانكشاف أو الاستغلال. وقد شددت وثيقة مبادئ أخلاقيات

محمد إسماعيل، تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية، ٢٠٢٣، ٢٤.

إبراهيم العيسى، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وأثارها القانونية، ٢٠٢٣، ٢٥.

فاطمة بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة، ٢٠٢٣، ٢٦.

الذكاء الاصطناعي الصادرة عن سدايا²⁷ على ضرورة حماية الخصوصية وضمان الشفافية والمساءلة عند استخدام هذه التقنيات في القطاعات المهنية، وهو ما ينسجم مع طبيعة مهنة المحاماة التي تقوم على الثقة والسرية.

ومن خلال هذا التحليل، يتضح أن الطبيعة القانونية لمهنة المحاماة في النظام السعودي لا تقتصر على تعريف شكلي للمهنة وحدود اختصاصها، بل تمتد لتشمل شبكة من القيم والمبادئ، مثل الاستقلال والمسؤولية والسرية واليعد العدلي العام. هذه العناصر مجتمعة تحدد الإطار الذي يجب أن يتحرك داخله أي تنظيم لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة. ومن ثم فإن أي إطار قانوني مقترح لتنظيم هذه التقنيات، كما تسعى هذه الرسالة إلى بنائه، لا بد أن يراعي هذه الطبيعة الخاصة، وأن يحافظ على مركزية المحامي الإنسان في اتخاذ القرار القانوني، مع السماح في الوقت نفسه باستثمار قدرات الذكاء الاصطناعي في تطوير جودة وكفاءة الخدمات القانونية.

ثالثاً: البنية النصية لنظام المحاماة وأثرها في التحول التقني:

١- البناء الهيكلي للنظام وطبيعة صياغته التشريعية :

جاء نظام المحاماة بصياغة تقليدية تنتمي إلى الجيل الأول من التشريعات العدلية السعودية، حيث رُوعي فيه الطابع الإجرائي والتنظيمي أكثر من الطابع التقني أو المستقبلي. يتكوّن النظام من عدة أبواب تتناول شروط القيد في جدول المحامين، وحقوقهم وواجباتهم، وأحكام التأديب، والجزاءات النظامية، دون أن يتضمن أي باب مستقل لتنظيم الوسائل أو الأدوات التي تُستخدم في الممارسة المهنية.

وهذه الصياغة تعكس مرحلة تشريعية سبقت التحول الرقمي، حيث كان التشريع يركّز على ضبط العلاقة بين المحامي وموكله، وبين المحامي والسلطة العدلية، من منظور الورق والمرافعة الحضرية.

لكن البنية النصية بهذا الشكل تُظهر أن النظام لم يُصمم ليستوعب التقنيات القانونية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، إذ تغيب فيه المفاهيم المتعلقة بحفظ البيانات الرقمية، أو استخدام الخوارزميات في البحث والتحليل، أو الاعتماد على الأدوات الذكية في إعداد الأعمال القانونية.

ويرى العيسى²⁸ أن هذه الفجوة النصية ليست قصوراً تشريعياً متعمداً، بل نتيجة طبيعية لتغير الإطار الزمني والمعرفي الذي وُضع فيه النظام، وهو ما يفرض إعادة صياغة بعض مواد أو استحداث مواد جديدة تراعي التطورات التقنية المتسارعة في بيئة العدالة.

٢- الطابع الشخصي للنصوص النظامية وحدودها في البيئة الرقمية

تقوم البنية النصية للنظام على مبدأ "الشخص الطبيعي" كمركز رئيس في ممارسة المهنة، إذ تُوجّه جميع الالتزامات والحقوق إلى المحامي بصفته الفردية، دون أن تتوسع لتشمل الكيانات التقنية أو المنصات الرقمية التي أصبحت اليوم جزءاً من الممارسة القانونية.

فالنظام يربط المهنة بالأهلية الشخصية والمعرفة القانونية والخبرة العملية، لكنه لا يتعامل مع الذكاء الاصطناعي بوصفه مكوناً جديداً في عملية إنتاج الخدمة القانونية.

في المقابل، تعتمد مكاتب المحاماة الحديثة على نظم إدارة القضايا الإلكترونية، ومنصات توليد العقود، وبرامج التحليل القانوني المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وهذه الأدوات أصبحت تؤدي أدواراً تتجاوز المساعدة التقنية إلى الإسهام في اتخاذ القرار القانوني نفسه.

هذا التباين بين الطابع الشخصي للنظام والطابع التشاركي للتقنيات الحديثة يكشف عن فجوة مفهومية داخل البناء

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي سدايا، وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ٢٠٢٣، ٢٧

إبراهيم العيسى، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية، ٢٠٢٣، ٢٨

النصي للنظام، حيث يُفترض أن يُعاد تعريف مفهوم "الممارسة القانونية" ليشمل الوسائل الرقمية التي يباشر من خلالها المحامي عمله.

وقد أوضحت دراسة إسماعيل²⁹ حول المهن القانونية أن الأنظمة الحديثة في بعض الدول (كالاتحاد الأوروبي والإمارات) بدأت تُدخل في تعريف المهنة "الأدوات التقنية المساعدة" وتنظم مسؤوليتها القانونية والأخلاقية، وهو ما لا يزال غائبًا عن الصياغة السعودية الحالية.

٣- غياب المفاهيم الرقمية في الهيكل النصي للنظام

من الملاحظ أن النظام لم يتضمن أي تعريفات أو إشارات إلى مفاهيم أصبحت اليوم أساسية في الممارسة القانونية الرقمية، مثل البيانات القانونية، الخصوصية، الأمن السيبراني، أو الذكاء الاصطناعي القانوني. ويُعد هذا الغياب أحد أهم مظاهر القصور في البنية النصية، لأن المهنة باتت تعتمد اعتمادًا جوهريًا على إدارة معلومات حساسة في بيانات إلكترونية.

وتبرز هنا أهمية الربط بين نظام المحاماة والأنظمة المكملة مثل نظام حماية البيانات الشخصية ونظام الإثبات ونظام المعاملات المدنية.

فبينما وضعت هذه الأنظمة ضوابط واضحة للتعامل مع المعلومات الرقمية، ظل نظام المحاماة يفتقر إلى النصوص التي تحدد التزامات المحامي عند التعامل مع قواعد البيانات، أو عند استخدام أدوات تحليل ذكية لمعالجة وثائق الموكلين.

وقد بيّنت وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن سدايا عام ٢٠٢٣ أن الالتزام بالشفافية والمساءلة يجب أن يكون مبدأً عامًا في جميع القطاعات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي، خصوصًا القطاعات العدلية والقانونية.

وبناءً عليه، فإن تطوير البنية النصية للنظام بات ضرورة لتضمين مفاهيم جديدة مثل "المسؤولية الرقمية للمحامي" و"السرية التقنية للمعلومات القانونية"، بحيث تُصبح هذه المبادئ جزءًا من نصوص النظام نفسه وليس مجرد تعليمات إدارية.

٤- القابلية البنوية للتحديث التشريعي

على الرغم من الطابع التقليدي للنظام، إلا أن بنيته التشريعية قابلة للتطوير والتحديث دون الإخلال بجوهره. فالنظام يتميز بأنه قائم على مبادئ عامة وليس على تفصيلات جامدة، مما يمنح المشرع مرونة في إدخال التعديلات اللازمة لمواكبة التحول الرقمي. وقد استُخدمت هذه المرونة سابقًا في تطوير اللوائح التنفيذية للنظام، مثل إضافة أحكام تتعلق بالقيود الإلكترونية للمحامين أو التعامل مع السجلات الرقمية.

ويُتوقع أن تكون المرحلة المقبلة فرصة لإدخال نصوص جديدة تنظم العلاقة بين مكاتب المحاماة والتقنيات القانونية، وتحدد شروط استخدام الأنظمة الذكية في أعمال الاستشارات والصياغة والتحليل القانوني.

ويرى المالكي³⁰ أن نجاح هذا التحديث يعتمد على وجود تصور تشريعي متكامل يراعي التوازن بين التطور التقني وحماية القيم العدلية، بحيث لا يؤدي التطوير إلى تقويض مبدأ المسؤولية الشخصية أو انتهاك سرية البيانات القانونية.

٥- الحاجة إلى بنية تشريعية متكاملة تربط النظام بالذكاء الاصطناعي

إن تحليل البنية النصية لنظام المحاماة يوضح أن التشريع الحالي وضع أساسًا متينًا لضبط المهنة، لكنه لم يبين منظومة تقنية تشريعية تستوعب الذكاء الاصطناعي.

ومن ثم، فإن الخطوة المستقبلية ليست في استبدال النظام القائم، بل في تطوير بنيته بإضافة نصوص فرعية تتناول بوضوح بعض هذه النقاط:

محمد إسماعيل، تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية، ٢٠٢٣ ٢٩.

خالد المالكي، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، ٢٠٢٤ ٣٠.

- تعريف التقنية القانونية وأدوات الذكاء الاصطناعي المسموح بها في المهنة.
 - التزامات المحامي عند استخدام هذه الأدوات، من حيث المراجعة والتحقق والمساءلة.
 - معايير حماية البيانات والخصوصية في الأنشطة القانونية الرقمية.
 - قواعد المسؤولية النظامية في حال الخطأ التقني أو الإخلال بالسرية المعلوماتية.
- هذه البنود تمثل الأساس لبناء الإطار التنظيمي المقترح الذي سنتناوله الفصول اللاحقة في هذه الدراسة، من خلال تصور تشريعي يسعى إلى دمج التقنية ضمن بنية النظام دون الإخلال بمبادئ العدالة أو استقلال المهنة

رابعاً: نطاق عمل المحامي في ضوء النظام وتأثره بالذكاء الاصطناعي

- تحديد نطاق العمل النظامي للمحامي:

نص نظام المحاماة في مادته الثالثة على أن مهنة المحاماة تشمل الترافع عن الخصوم، وتقديم الاستشارات النظامية والشرعية، وصياغة العقود، ومتابعة الإجراءات أمام الجهات القضائية والإدارية. وهذا التعريف الواسع يعكس رؤية المشرع لدور المحامي بوصفه الممثل القانوني المتكامل للموكل في جميع مراحل النزاع أو المعاملة.

وقد أوضحت رسالة فاطمة بلال³¹ حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أن طبيعة المهام القانونية في المملكة اتسعت لتشمل أعمالاً تحليلية واستشارية تعتمد على التكنولوجيا، خصوصاً في مراحل إعداد المستندات ومراجعتها.

ويعني ذلك أن نطاق عمل المحامي أصبح أكثر تعقيداً وتداخلاً مع الوسائل التقنية الحديثة، مما يتطلب إعادة نظر في كيفية تنظيم الأدوات التي تُستخدم في أداء هذه المهام.

- التحول من العمل الورقي إلى العمل الرقمي:

مع دخول الذكاء الاصطناعي في البيئة العدلية السعودية، تحول جزء كبير من أعمال المحامي من الورق والمرافعات الحضورية إلى أنظمة رقمية متكاملة.

فالיום تُرفع الدعاوى إلكترونياً عبر منصة ناجز، وتُدار القضايا رقمياً، ويُقدّم كثير من الطلبات إلكترونياً دون حضور فعلي.

وقد أظهرت دراسة المركز السعودي للأبحاث القضائية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم أن ٩٢٪ من الخدمات العدلية باتت تُقدّم إلكترونياً، مما جعل المهارات التقنية للمحامي عنصراً أساسياً في كفاءته المهنية إلا أن هذا التحول الرقمي أوجد إشكالات جديدة، مثل تحديد المسؤولية عن الخطأ التقني في المعاملات، ومدى حجية المستندات الإلكترونية أمام القضاء، وهي مسائل لم يعالجها النظام بصياغة واضحة.

وتؤكد رسالة الغنامي³² حول الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في المعاملات القانونية أن البيئة العدلية السعودية بحاجة إلى تحديث تشريعي يواكب هذا التحول، ويضع معايير واضحة لاستخدام الأنظمة الذكية في الإجراءات القانونية.

- المجالات العملية المتأثرة بالذكاء الاصطناعي

يُعدّ نطاق عمل المحامي من أكثر المجالات القابلة للتأثر المباشر بالتقنيات الذكية، إذ بدأت التطبيقات الحديثة تتغلغل في صميم الأعمال اليومية للمكاتب القانونية، مثل:

- من خلال برمجيات قادرة على استخراج السوابق والأحكام ذات الصلة: **تحليل النصوص القانونية** بسرعة عالية

فاطمة بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة، ٢٠٢٣، ٣١.

نايف الغنامي، الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية، ٢٠٢٤، ٣٢.

- عبر أدوات توليد النصوص التي تنتج مسودات مبدئية للعقود اعتماداً على مدخلات: **صياغة العقود** المستخدم.

- باستخدام أنظمة رقمية تسجل المواعيد والمذكرات وتتابع مراحل التقاضي: **إدارة القضايا**.

- عبر نماذج تعلم آلي تقم احتمالات النجاح في الدعاوى بناءً على بيانات سابقة: **التنبؤ بالأحكام**.

وقد أوضح مرسى³³ في بحثه مدى ملائمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود أن هذه الأدوات القانونية الذكية تمثل نقلة نوعية في تنظيم التعاملات، لكنها تثير تساؤلات عميقة حول مدى اعتبارها من قبيل "العمل القانوني" بالمعنى المقصود في نظام المحاماة فالمحامي في النظام السعودي يفترض أن يمارس العمل القانوني شخصياً، بينما تقوم هذه الأنظمة بأداء مهام تحليلية وصياغية كانت تُعد جزءاً من جوهر المهنة.

- الذكاء الاصطناعي كمساعد قانوني لا كممارس مهني

يتفق غالب الباحثين السعوديين، ومنهم خالد المالكي ومرام الربيع³⁴، على أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يرقى إلى مرتبة "الممارس القانوني"، لافتقاده الأهلية والتمييز والإرادة، وهي مقومات جوهرية في العمل القانوني.

لكنهم يؤكدون في الوقت ذاته أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُستثمر كـ "مساعد قانوني" يُسند إليه جمع المعلومات وتحليلها، أو المساعدة في صياغة المستندات، مع بقاء المحامي المسؤول النظامي عن صحة العمل ونتيجته.

وقد أظهرت رسالة الربيع *المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي* أن التقنية تُعتبر امتداداً لأداة المحامي المهنية، مثل الباحث المساعد أو المستشار المتدرب، ولا يمكن فصل نتائجها عن مسؤولية من يستخدمها. ومن ثم، فإن نطاق العمل القانوني في النظام السعودي سيبقى مرتبطاً بالمحامي الإنسان، على أن تُنظَّم الأدوات الذكية بوصفها وسائل ضمنية داخل هذا النطاق، لا جهات فاعلة مستقلة.

- أثر الذكاء الاصطناعي على هيكل مكاتب المحاماة

أدى دخول الأدوات الذكية إلى إعادة تشكيل بيئة العمل داخل مكاتب المحاماة في المملكة فالمكاتب الكبيرة أصبحت تخصص أقساماً تقنية لتحليل القضايا، وتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بها، بينما تتجه المكاتب الصغيرة إلى الاستعانة بمنصات جاهزة تقدم خدمات قانونية رقمية. وقد بيّن عبدالعزيز العلي³⁵ في بحثه *الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية* أن هذا التحول يخلق نوعاً جديداً من المكاتب القانونية "الهجينة" التي تجمع بين الخبرة البشرية والأنظمة الذكية في تقديم الخدمة.

إلا أن هذا التوسع التقني يحتاج إلى ضبط تشريعي واضح يحفظ خصوصية المهنة ويمنع تهيش العنصر البشري، خاصة في الأعمال التي تتطلب تقديرًا قانونيًا واجتهاداً شخصياً لا يمكن أتمتته.

- التحديات النظامية المرتبطة بتوسع نطاق العمل الذكي

تواجه مكاتب المحاماة السعودية عدة تحديات مع ازدياد اعتمادها على الذكاء الاصطناعي، من أبرزها:

- غياب المعايير التي تحدد مسؤولية المحامي عند استخدام أدوات ذكية في تحليل البيانات أو صياغة العقود.
- عدم وضوح موقف النظام من التعامل مع المنصات الأجنبية أو البرامج السحابية التي تعالج بيانات الموكلين خارج المملكة.

33 محمد إبراهيم مرسى، *مدى ملائمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود*، ٢٠٢٣.

34 مرام الربيع، *المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي*، ٢٠٢٢.

35 عبدالعزيز العلي، *الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية*، ٢٠٢٤.

- الحاجة إلى قواعد واضحة بشأن حجية المخرجات التقنية أمام القضاء، ومدى اعتبارها أدلة أو قرائن قانونية.

- غياب التنظيم المهني الذي يُلزم المكاتب باتباع معايير أمن المعلومات عند التعامل مع القضايا الإلكترونية.

وقد تناولت رسالة قاسم³⁶ دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية هذه الإشكالات من زاوية أمنية، موضحة أن الإخلال بأمن البيانات في المهن القانونية قد يؤدي إلى مسؤولية جزائية ومهنية في الوقت نفسه.

وهذا يبرز الحاجة إلى بناء منظومة تشريعية متكاملة تربط بين نظام المحاماة ونظام حماية البيانات ونظام الجرائم المعلوماتية.

- الرؤية المستقبلية لنطاق العمل المهني في ظل الذكاء الاصطناعي

إن إدماج الذكاء الاصطناعي في نطاق عمل المحامي لا يُعد مسألة اختيارية بقدر ما هو تطور حتمي تفرضه بيئة العمل القانونية الحديثة.

لكن هذا الإدماج يجب أن يتم في إطار يضمن:

- بقاء العنصر الإنساني في مركز اتخاذ القرار القانوني.
- وضوح حدود المسؤولية المهنية عن الأعمال الذكية.
- حماية بيانات الموكلين والمستندات القانونية من المخاطر التقنية.
- توفير معايير مهنية وطنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المهنة.

ويُتوقع أن تشهد المرحلة القادمة سنّ لوائح مهنية جديدة تُعالج هذه المسائل، بحيث يصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً من منظومة الممارسة القانونية المنظمة، لا أداة عشوائية خارج الرقابة العدلية.

خامساً: دور اللائحة التنفيذية ومساحة المرونة التقنية:

تُعد اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة من أبرز الأدوات التنظيمية التي منحت المشرع السعودي مساحة مرنة للتعامل مع متغيرات المهنة ومواكبة التطورات التقنية دون الحاجة إلى تعديل النظام الأساسي في كل مرحلة. فهي تشكّل الإطار الإجرائي التطبيقي لنظام المحاماة الصادر عام ١٤٢٢ هـ، وتأتي لتفصيل ما ورد فيه من أحكام عامة تتعلق بالقيد والترخيص ومزاولة المهنة وآدابها وتأديب المخالفين. وقد صدر آخر تحديث لللائحة عام ١٤٤١ هـ في ظل بيئة عدلية تشهد تحولاً رقمياً واسعاً، وهو ما جعلها أكثر انفتاحاً على استيعاب الممارسات الإلكترونية الحديثة، وإن لم تتضمن نصوصاً مباشرة تتناول تقنيات الذكاء الاصطناعي أو الأتمتة القانونية.

تتميز اللائحة التنفيذية بمرونتها التشريعية، إذ تصدر بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح من هيئة المحامين السعوديين، ما يمنحها قابلية أسرع للتعديل مقارنة بالنظام نفسه الذي يحتاج إلى إجراءات تشريعية أطول. هذه الطبيعة تجعلها الأداة الأنسب لتنظيم استخدام التقنيات القانونية الحديثة داخل مكاتب المحاماة، فبينما يضبط النظام المبادئ العامة لممارسة المهنة، فإن اللائحة يمكن أن تتوسع لتشمل تنظيم الأدوات والأساليب التي يُباشر بها المحامي عمله، سواء من حيث إدارة الملفات والقضايا إلكترونياً، أو اعتماد المنصات التقنية التي تساعد على إعداد المذكرات وصياغة العقود وتحليل المخاطر القانونية.

مراد محمد قاسم، دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية: دراسة مقارنة، ٢٠٢٤، ٣٦

وتشير رسالة الدكتور نايف الغنامي³⁷ حول الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية إلى أن المشرع السعودي يملك من خلال الأدوات التنفيذية قدرة مرنة على تنظيم المسائل التقنية عبر القرارات الوزارية دون الإخلال بالهيكل التشريعي العام، وهو ما ينسجم مع طبيعة اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة. فهذه اللائحة يمكن أن تُستغل لتأسيس قواعد مهنية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المهنة، عبر نصوص إضافية تحدد كيفية اعتماد البرامج الذكية، وآليات الإشراف عليها، والمسؤولية المترتبة على استخدامها.

ويؤكد الباحث مصطفى الأسيوطي³⁸ في دراسته حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي أن الأنظمة التنفيذية تمثل الوسيلة الأمثل لترجمة المبادئ التقنية إلى التزامات قانونية واقعية، لأن الممارسات التقنية تتغير بوتيرة أسرع من التشريعات الأساسية. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى اللائحة التنفيذية بوصفها جسراً تنظيمياً يربط بين النظام التقليدي ومقتضيات الممارسة الحديثة، خاصة في الجوانب المتعلقة بحماية البيانات القانونية وتوثيق المعاملات الإلكترونية.

كما أظهرت دراسة مراد محمد قاسم³⁹ حول دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية: دراسة مقارنة أن أغلب النظم العدلية الحديثة لم تُدخل التقنيات القانونية المتقدمة في نصوص القوانين الأساسية، وإنما بدأت بتنظيمها عبر اللوائح التنفيذية والتعليمات الوزارية. ومن هنا يتأكد أن تطوير لائحة نظام المحاماة هو الخيار الأكثر واقعية في المرحلة الحالية لبناء إطار تنظيمي مبدئي يضبط العلاقة بين المهنة والتقنيات الذكية.

وقد طرح ياسر رجب⁴⁰ في دراسته دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي مفهوم "التأطير المرن" بوصفه استراتيجية تشريعية تقوم على وضع قواعد عامة قابلة للتحديث، وهو ما يتطابق مع فلسفة اللائحة التنفيذية في النظام السعودي. فالمرونة هنا لا تعني ضعف الضبط، بل قدرة التشريع على التكيف السريع مع المستجدات، بحيث يمكن لوزارة العدل وهيئة المحامين إصدار لوائح فرعية تفصيلية أو دلائل مهنية تنظم استخدام الأنظمة الذكية داخل مكاتب المحاماة، دون الحاجة إلى تعديل النظام الأساسي كل مرة.

ومن الزاوية الأخلاقية، فإن وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) عام ٢٠٢٣ تؤكد أن الالتزام بالشفافية والمساءلة وحماية الخصوصية يُعد أساساً في أي استخدام تقني داخل القطاعات المهنية الحساسة، وهو ما يجعل إدماج هذه المبادئ في اللائحة التنفيذية لمهنة المحاماة ضرورة تنظيمية وأخلاقية في الوقت ذاته. فاللائحة قادرة على ترجمة هذه المبادئ إلى التزامات عملية، مثل إلزام مكاتب المحاماة بتصنيف بيانات موكلها وفق معايير أمان محددة، أو اشتراط اعتماد برمجيات قانونية مخصصة محلياً.

أما من الناحية التطبيقية، فإن اللائحة التنفيذية في شكلها الحالي قد سمحت بالفعل باستخدام الوسائل الإلكترونية في بعض الإجراءات، مثل تقديم طلبات القيد إلكترونياً، وإدارة السجلات عبر الأنظمة الرقمية. وهذه الإشارات، وإن كانت محدودة، تمثل نواة تنظيمية يمكن البناء عليها لتوسيع نطاق التنظيم ليشمل الذكاء الاصطناعي القانوني. ويرى الباحث أحمد الحربي⁴¹ في دراسته مدى إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أن النصوص التنفيذية يجب أن تُعيد تعريف المسؤولية المهنية في ضوء التطور التقني، بحيث يصبح على المحامي واجب مزدوج: الإشراف على استخدام التقنية، وضمان التزامها بالأنظمة السارية.

وتدعم هذه الرؤية دراسة خالد المالكي⁴² حول المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي التي أوضحت أن الأنظمة السعودية قادرة على استيعاب التطور التقني من خلال إدراج أحكام جزئية داخل

37 نايف الغنامي، الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية، رسالة دكتوراه، الجامعة السعودية الإلكترونية، ٢٠٢٤.

38 مصطفى الأسيوطي، حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث العربي، ٢٠٢٠.

39 مراد محمد غالب قاسم، دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية: دراسة مقارنة، المجلة العصرية للدراسات القانونية، ٢٠٢٤.

40 ياسر محمد عبدالسلام رجب، دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣.

41 أحمد الحربي، مدى إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة علمية، ٢٠١٩.

42 خالد المالكي، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ٢٠٢٤.

اللوائح التنفيذية والأنظمة المكملة، دون الحاجة إلى إصدار تشريعات جديدة بالكامل. فالمشرع السعودي يفضل تطوير البنى القائمة تدريجياً، وهو ما يتوافق مع طبيعة اللائحة التنفيذية التي يمكن تعديلها وتوسيعها بحسب مقتضيات الواقع العدلي والمهني.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة تمثل حجر الزاوية في أي مشروع مستقبلي لتنظيم توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني. فهي الأداة التشريعية الأكثر قدرة على تحقيق التوازن بين التطور التقني والحفاظ على القيم العدلية، بما في ذلك استقلال المحامي، وسرية المعلومات، وضمان العدالة الناجزة. ويتوقع أن تشهد السنوات القادمة إدخال تعديلات على هذه اللائحة لتشمل فصولاً جديدة تتناول آليات ترخيص واستخدام الأدوات الذكية، وشروط اعتمادها، والضمانات النظامية والأخلاقية المرتبطة بها، في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ للتحويل العدلي الرقمي.

سادساً: أوجه القوة في نظام المحاماة في مواجهة التحول الرقمي

على الرغم من أن نظام المحاماة السعودي صدر في مرحلة ما قبل الثورة الرقمية، إلا أنه يتضمن بنية تشريعية متماسكة تمكنه من التكيف مع التحولات التقنية الحديثة. فالنظام لم يُصمم ليكون مجرد لائحة سلوك مهني أو ميثاق شرف، بل ليكون إطاراً قانونياً شاملاً يضبط العلاقة بين المحامي، وموكله، والسلطة العدلية، ويؤسس لمسؤوليات مهنية ومدنية يمكن توسيع نطاقها لتشمل الممارسات التقنية الجديدة. ومن أبرز مظاهر القوة في هذا النظام أنه يقوم على مبادئ عامة غير جامدة، ما يمنحه قابلية التطوير والتفسير في ضوء المستجدات دون الحاجة إلى إعادة بنائه من الصفر. فالمواد التي تنظم المسؤولية المهنية، والسرية، والإشراف على المتدربين، والتأديب المهني، يمكن قراءتها اليوم قراءة موسعة تجعلها قادرة على استيعاب الذكاء الاصطناعي في بنية العمل القانوني.

إن الطبيعة المرنة للنظام ترتبط بفلسفته التشريعية القائمة على مبدأ الثقة في الاجتهاد المهني للمحامي ومسؤوليته الشخصية عن أعماله. فالمادة الثالثة عشرة التي تُحمّله مسؤولية تصرفات العاملين في مكتبه تُعدّ قاعدة متينة يمكن البناء عليها لتوسيع نطاق المسؤولية ليشمل الأفعال الناتجة عن استخدام الأنظمة الذكية أو البرمجيات القانونية. وقد أوضح الدكتور خالد المالكي في دراسته حول المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي أن النصوص القانونية التي تُحمّل الإنسان مسؤولية الإشراف تُعدّ كافية لتأسيس قواعد “المسؤولية الرقمية” دون الحاجة إلى تشريع جديد مستقل، شريطة تفسيرها تفسيراً مرناً يتناسب مع التطور التقني. هذا المنهج التشريعي القائم على المرونة يضمن بقاء النظام متسقاً مع تطورات المهنة دون أن يفقد صلته بمبادئ العدالة.

كما أن قوة النظام تتجلى في ارتباطه الوثيق بمنظومة الأنظمة العدلية السعودية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تحديناً شاملاً، مثل نظام الإثبات ونظام الإجراءات الجزائية ونظام حماية البيانات الشخصية ونظام المعاملات المدنية. وهذه الأنظمة تمثل البيئة القانونية المساندة التي يمكن من خلالها إعادة تفسير أحكام نظام المحاماة في سياق التحول الرقمي. فعلى سبيل المثال، يمكن ربط الالتزام بسرية الموكلين بما ورد في نظام حماية البيانات الشخصية من ضوابط صارمة لحفظ ومعالجة المعلومات، وبذلك يمتد مفهوم السرية المهنية إلى المجال الرقمي من خلال شبكة متكاملة من الأنظمة. وقد أشار الدكتور نايف الغنامي⁴³ في رسالته عن الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي إلى أن قوة النظام القانوني السعودي تكمن في تكامله الهيكلي، لا في استقلالية كل نظام عن الآخر، وهو ما يسمح بإعادة بناء الإطار المهني للمحاماة على أسس رقمية متماسكة دون إخلال بالمنظومة التشريعية القائمة.

ويُضاف إلى ذلك أن النظام يكرّس في جوهره فكرة الرقابة المؤسسية والمساءلة المهنية، وهما عنصران يشكلان أساساً يمكن من خلاله تطوير نظم محاسبة رقمية للممارسات التقنية داخل مكاتب المحاماة. فوجود لجان تأديبية مستقلة وهيئة تنظيمية مهنية كهيئة المحامين السعوديين يمنح المشرع أداة فعّالة لفرض المعايير الأخلاقية والتنظيمية في بيئة العمل الذكية. وقد أكدت رسالة فاطمة بلال أن الإطار المهني السعودي يمتلك مقومات التحول

٤٣ نايف بن ناشي الغنامي، الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية، ٢٠٢٤.

إلى نموذج عدلي رقمي متكامل لأنه يربط الأداء المهني برقابة مؤسسية دائمة، وهذا يسهّل إدماج الذكاء الاصطناعي في المهنة دون أن يؤدي إلى فوضى مهنية أو تضارب في المسؤوليات.

ومن أوجه القوة الأخرى أن النظام السعودي للمحاماة متنسق مع المبادئ الأخلاقية العامة للعدالة كما نصت عليها وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) عام ٢٠٢٣، والتي أكدت أن أي توظيف للذكاء الاصطناعي يجب أن يكون قائماً على الشفافية والمساءلة وحماية الخصوصية. فالمبادئ الأخلاقية التي أقرها النظام – كالسرية والولاء والصدق – تتكامل مع هذه الوثيقة وتشكل أساساً متيناً لبناء ضوابط مهنية تحكم استخدام التقنية في بيئة المحاماة. ويرى الدكتور ياسر محمد رجب⁴⁴ في دراسته المقارنة حول تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي أن المجتمعات القانونية التي تملك منظومات مهنية واضحة أكثر قدرة على تقنين التكنولوجيا من غيرها، لأن القيم الأخلاقية المترسخة توفر أساساً تشريعياً لتوجيه استخدام الأنظمة الذكية في الاتجاه الصحيح.

ولا يمكن إغفال جانب آخر من جوانب القوة يتمثل في القابلية المؤسسية للنظام للتكامل مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامج التحول العدلي. فقد أثبتت التجربة خلال السنوات الأخيرة أن النظام العدلي السعودي قادر على التحديث الذاتي السريع عبر إدخال الخدمات الإلكترونية في المحاكم، وتفعيل التقاضي عن بُعد، وتوسيع قاعدة البيانات القضائية الرقمية. هذا التوجه لا يتعارض مع نظام المحاماة، بل يعزز دوره من خلال خلق بيئة قانونية حديثة تتطلب تطوير قدرات مكاتب المحاماة لتتكامل مع التحول الرقمي. وقد أوضحت دراسة المركز السعودي للأبحاث القضائية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم أن مهنة المحاماة تمثل أحد الأعمدة التي يجب تحديثها مواكبة للتحول العدلي الرقمي، لأن المحامي هو الوسيط الأساسي بين المواطن والمنصات القضائية.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن نظام المحاماة لا يقف في مواجهة التحول الرقمي، بل يحتوي ضمن بنيته الداخلية على عناصر قوة يمكن استثمارها لتطوير الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي في المهنة. فمرونته في الصياغة، وتكامله مع الأنظمة العدلية، وارتباطه بالقيم الأخلاقية، ووجود مؤسسات مهنية رقابية قادرة على إصدار لوائح تفصيلية، كلها عوامل تجعل منه نظاماً مؤهلاً ليكون نواة لإطار تشريعي مستقبلي متكامل يحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في خدمات مكاتب المحاماة، دون أن يمس جوهر المهنة أو استقلالها العدلي.

سابعاً: أوجه القصور التشريعي في ظل الذكاء الاصطناعي

على الرغم من المرونة التي يتسم بها نظام المحاماة في المملكة العربية السعودية وقدرته على استيعاب التحولات المهنية والعدلية، إلا أن تحليل نصوصه وتطبيقاته العملية يُظهر وجود عدد من مظاهر القصور التشريعي عند مقارنته بالتحولات التقنية التي فرضتها الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي. فالنظام وُضع في بيئة قانونية يغلب عليها الطابع الورقي، ولم يكن يتوقع أن تصبح أدوات التقنية والأنظمة الذكية جزءاً من بنية الممارسة القانونية ذاتها، مما أدى إلى فجوة واضحة بين النص النظامي التقليدي والواقع التقني الحديث الذي تمارس فيه مهنة المحاماة اليوم.

أول ما يُلاحظ في هذا السياق هو غياب أي تعريف أو إشارة مفاهيمية إلى التقنيات القانونية أو أدوات الذكاء الاصطناعي في نصوص النظام أو لائحته التنفيذية. فبينما بدأت بعض التشريعات المقارنة بإدراج مفاهيم مثل "النظام الآلي القانوني" و"المساعدة الرقمية المهنية" و"المنصات القانونية الذكية"، لا يزال النظام السعودي يقتصر على الحديث عن المحامي كشخص طبيعي يمارس المهنة بعد حصوله على ترخيص. وقد أكدت الباحثة مرام الربيع في رسالتها حول *المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي* أن تجاهل النصوص النظامية لهذه المفاهيم الحديثة يُعد ثغرة تشريعية، لأنه يترك فراغاً في تحديد العلاقة بين الإنسان والآلة في الممارسة القانونية، ويصعب مهمة تحديد المسؤولية في حال وقوع ضرر نتيجة خطأ تقني.

٤٤ ياسر محمد عبدالسلام رجب، دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة، ٢٠٢٣.

ومن أبرز مظاهر القصور أيضاً أن النظام لم يتناول بصورة مباشرة مسألة معالجة البيانات القانونية أو حفظها إلكترونياً، رغم أن هذه البيانات أصبحت المحور الأساسي في العمل المهني للمحامي. فالمكاتب القانونية اليوم تعتمد على منصات رقمية وسحابية لتخزين ملفات القضايا والذكرات والعقود، وهي تحتوي على بيانات شخصية ومالية حساسة. ورغم صدور نظام حماية البيانات الشخصية عام ١٤٤٣هـ، فإن هذا النظام لم يُربط بشكل مباشر بنظام المحاماة، مما يخلق ثغرة في التطبيق العملي. وقد أشار الدكتور عبد الله حمادي⁴⁵ في بحثه المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي إلى أن غياب التكامل بين النظامين (نظام المحاماة ونظام حماية البيانات) يؤدي إلى تضارب في تحديد الجهة المسؤولة عن تسرب المعلومات أو إساءة استخدامها داخل المكاتب القانونية، خصوصاً عند اعتماد برامج تحليل أو تخزين أجنبية.

ومن أوجه القصور الجوهرية كذلك أن النظام لم يحدد بوضوح مدى مشروعية الاستعانة بالأدوات التقنية في الأعمال القانونية التي تتطلب عنصراً شخصياً، مثل إبداء الرأي القانوني أو إعداد المذكرات. فالمادة الثالثة من النظام حصرت نطاق المهنة في الترافع، وتقديم الاستشارات، وصياغة العقود، دون أن تذكر ما إذا كانت هذه الأعمال يمكن أن تُنجز عبر أدوات مساعدة رقمية. وفي هذا السياق، يرى الدكتور أحمد الحربي في دراسته مدى إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أن غياب النصوص المنظمة لاستخدام الأنظمة الذكية يجعل المحامي في وضع قانوني ملتبس؛ فهو مسؤول عن العمل الذي ينتجه النظام الذكي، دون وجود معايير تحدد متى يُعد هذا الاستخدام مشروعاً ومتى يُعد إخلالاً بواجبات المهنة.

ويضاف إلى ذلك أن نظام المحاماة لم يضع قواعد تحدد المسؤولية في حال وقوع خطأ تقني ناتج عن استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المكتب القانوني. فبينما نصت المادة الثالثة عشرة على مسؤولية المحامي عن تصرفات العاملين في مكتبه، إلا أنها لم تتطرق إلى مسؤولية الأدوات التقنية أو مزودي الخدمات الذكية الذين أصبحوا جزءاً من بيئة العمل القانونية. وقد بين الدكتور محمد خليل⁴⁶ في بحثه المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي أن المشرع السعودي لم يحدد حتى الآن مركز "الألة الذكية" في القانون، وهل تُعامل كأداة مادية خاضعة لرقابة المستخدم أم كفاعل قانوني مستقل، ما يجعل من الصعب تحديد حدود المسؤولية المدنية أو المهنية في حالة الأضرار الناتجة عن الخلل التقني.

كما يلاحظ غياب تنظيم واضح لحماية الملكية الفكرية للمخرجات التي تنتجها الأنظمة الذكية في مكاتب المحاماة، مثل العقود أو المذكرات القانونية التي تُولد إلكترونياً. فالنظام لم يتطرق إلى مسألة ملكية المحتوى القانوني الناتج عن برامج الذكاء الاصطناعي، مما قد يؤدي إلى نزاعات مستقبلية حول حقوق النشر أو الاستغلال التجاري للمحتوى المنتج. وقد ناقش الدكتور عبد العزيز العلي⁴⁷ في بحثه الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية هذه الإشكالية موضحاً أن التشريعات التي لم تُحدد هوية صاحب الحق في المخرجات الذكية تفتح الباب أمام استغلال غير منضبط، خصوصاً في القطاعات القانونية التي تعتمد على السرية والموثوقية.

ومن ناحية أخرى، فإن النظام لا يتضمن أي إشارة إلى ضوابط استخدام الأنظمة الأجنبية أو البرمجيات غير الخاضعة للولاية السعودية في العمل القانوني، رغم أن كثيراً من مكاتب المحاماة في المملكة تستخدم أنظمة تحليل قانوني وذكاء اصطناعي مستوردة من الخارج. وهذا يثير إشكاليات تتعلق بالسيادة المعلوماتية وحماية البيانات الوطنية، كما أشار محمد إبراهيم مرسى⁴⁸ في دراسته مدى ملاءمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود، مؤكداً أن الاعتماد على أنظمة أجنبية دون تنظيم قانوني واضح يعرض سرية المعلومات للخطر ويضعف من الرقابة الوطنية على الممارسات التقنية داخل المهنة.

ويتضح أيضاً أن النظام لم يُدرج حتى الآن أي نصوص تشجع على تطوير منظومة وطنية للذكاء الاصطناعي القانوني أو تحفز مكاتب المحاماة على تبني حلول تقنية محلية. فبينما تدعم رؤية المملكة ٢٠٣٠ التحول الرقمي

٤٥. عبد الله حمادي، المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، مجلة علمية، ٢٠٢٢.

٤٦. محمد سعيد خليل، المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، مجلة علمية، ٢٠٢٢.

٤٧. عبد العزيز عبد الناصر العلي، الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية، بحث منشور، ٢٠٢٤.

٤٨. Journal of Legal Research محمد إبراهيم مرسى، مدى ملاءمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود، مجلة ٢٠٢٣، ٢٠٢٣.

في القطاع العدلي، فإن نظام المحاماة ما زال يعتمد على منهج تنظيمي تقليدي يُركّز على ضبط السلوك المهني دون التوسع في تشجيع الابتكار التقني. وقد أوضح الدكتور محمد سعيد خليل⁴⁹ في بحثه أن المشرّع السعودي بحاجة إلى الانتقال من مرحلة "التحكم المهني" إلى "التنظيم التطويري"، بحيث لا يقتصر دوره على وضع القيود والعقوبات، بل يتبنى دورًا محفّرًا لتحديث أدوات المهنة وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير جودة الخدمات القانونية.

ويُضاف إلى ذلك أن النظام لم يعالج بوضوح مسألة التوازن بين السرية المهنية والشفافية التقنية، إذ لم يحدد ما إذا كان المحامي ملزمًا بالإفصاح عن استخدامه لأنظمة الذكاء الاصطناعي في إنجاز أعمال موكله، أو ما إذا كان ذلك يدخل ضمن نطاق الأسرار المهنية. هذا الغموض يثير إشكاليات أخلاقية ومهنية في الوقت ذاته، خاصة في ضوء ما أشار إليه عبد الله حمادي من أن السرية في البيئة الرقمية تحتاج إلى معايير جديدة تتجاوز المفهوم التقليدي الذي كان يقتصر على الوثائق الورقية.

كل هذه الملاحظات تشير إلى أن نظام المحاماة، رغم تماسكه الداخلي، يحتاج إلى مراجعة شاملة تُعيد بناء نصوصه في ضوء التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. فغياب التعريفات التقنية، وضعف الربط مع الأنظمة الرقمية الأخرى، وغياب التنظيم لمسؤولية الأدوات الذكية، وعدم تحديد حقوق الملكية الفكرية للمخرجات الإلكترونية، كلها مظاهر قصور لا يمكن تجاهلها في عصر أصبحت فيه التقنية جزءًا من الممارسة القانونية اليومية. ومن ثم، فإن المرحلة المقبلة تقتضي إصدار تعديلات تشريعية أو لوائح فرعية تُكمل فراغات النظام وتؤسس لإطار متكامل يضمن توافق مهنة المحاماة مع معطيات الذكاء الاصطناعي دون المساس بجوهر العدالة أو القيم المهنية الأصيلة.

ثامنًا: القراءة التأويلية للنظام تمهيدًا للتطوير القانوني

تُعد القراءة التأويلية للنصوص القانونية من أبرز أدوات التطوير التشريعي في الأنظمة المعاصرة، فهي لا تسعى إلى تجاوز النص، بل إلى إحياء معناه في ضوء الواقع المتجدد. وفي الحالة السعودية، يمكن القول إن نظام المحاماة، رغم صياغته التقليدية، يحمل قابلية تأويلية عالية تتيح إعادة تفسيره في سياق الثورة التقنية والذكاء الاصطناعي دون الحاجة إلى تعديل جذري في بنائه التشريعي. فالمشرّع السعودي عند وضعه النظام لم يكن غافلاً عن فكرة التطور، وإنما صاغ النصوص بروح عامة مرنة تسمح بالتوسع في تطبيقها وفق مقتضيات الزمان والمكان، وهو ما يشكل الأساس المنهجي لهذه القراءة.

إن أولى بؤادر هذا التأويل تظهر في المادة الأولى من النظام التي تنص على أن مهنة المحاماة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة. فالمفهوم التقليدي للعدالة كان يقتصر على المرافعة الورقية والحضور المادي، أما في ظل العدالة الرقمية، فقد أصبح تحقيق العدالة يتم عبر أنظمة رقمية ومنصات ذكية تجمع بين القضاء والمحاماة والإدارة الإلكترونية. ومن ثم، فإن المشاركة في تحقيق العدالة يمكن تفسيرها اليوم على أنها تشمل المشاركة في تطوير بيئتها الرقمية، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة لتسريع الفصل في المنازعات وتحسين كفاءة الخدمات العدلية. وقد أشار الدكتور إبراهيم العيسى في بحثه حول *القواعد المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة* إلى أن النصوص ذات الطابع الغائي (التي تحدد المقاصد العامة) تصلح أن تكون مظلة قانونية لإدماج التقنيات الحديثة في إطار المهنة دون المساس بجوهر النظام.

كما يمكن قراءة أحكام المسؤولية المهنية الواردة في المادة الثالثة عشرة قراءة تأويلية جديدة توسّع مفهوم "من يباشر العمل تحت إشراف المحامي" ليشمل الأدوات الذكية التي يعتمد عليها في أداء مهامه. فالمحامي في هذه الحالة يمارس الإشراف الفني على النظام الذكي ذاته، ويتحمّل تبعات نتائجه كما يتحمّل تبعات أفعال الموظفين العاملين معه. هذا التفسير يجعل الذكاء الاصطناعي جزءًا من نطاق الإشراف المهني دون الحاجة إلى تعديل

محمد سعيد خليل، المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، مجلة علمية، ٢٠٢٢، ٤٩.

النص، بل من خلال تطوير معناه بما يتفق مع روح العدالة الحديثة. وقد أشار الدكتور مصطفى الأسيوطي⁵⁰ في دراسته حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي إلى أن التأويل التشريعي يجب أن يواكب التطور التقني ويكيف الوسائل الجديدة في إطار المفاهيم القانونية القائمة بدلاً من استحداث كيانات قانونية غريبة عن البنية الأصلية.

وفي الإطار ذاته، يمكن إعادة تفسير النصوص المتعلقة بواجبات المحامي وسلوكه المهني بما يتسع ليشمل الالتزامات الرقمية، إذ إن القيم التي نص عليها النظام كالأمانة والصدق والسرية لم تُذكر على سبيل الحصر، وإنما جاءت لتعبر عن مبدأ الشرف المهني العام، وهو مبدأ يمكن أن يُمدّ ليشمل حماية البيانات الإلكترونية، وضمان أمن المعلومات، والامتناع عن إدخال بيانات الموكلين في أنظمة غير مرخصة. هذا النوع من القراءة التأويلية يجد سنداً في مبادئ وثيقة سدائيا لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (٢٠٢٣) التي تعتبر حماية الخصوصية مسؤولية تشاركية بين الإنسان والنظام، وتُلزم المستخدم المهني بتحمل مسؤولية الأثر الناتج عن التقنية.

ومن زاوية أخرى، يمكن الاستفادة من نظام الإثبات الصادر عام ١٤٤٣ هـ لتوسيع حجية الأدلة الرقمية ضمن نطاق عمل المحامي. فالنظام أقر لأول مرة حجية المستندات الإلكترونية في الإثبات متى توافرت فيها شروط الموثوقية التقنية، وهو ما يمكن من استنباط مبدأ قانوني عام يمكن تطبيقه على أعمال المحامي التي تُنجز بواسطة أدوات الذكاء الاصطناعي. فعندما يستخدم المحامي أنظمة ذكية في إعداد المذكرات أو العقود، يمكن اعتبار هذه المخرجات القانونية صحيحة ومعتدّاً بها متى أثبت أنها صادرة عن نظام معتمد يخضع لرقابة مهنية. وهنا تبرز إمكانية تطوير إطار قانوني مستقبلي يعتمد على تأويل النصوص القائمة بدلاً من انتظار تشريع جديد.

كذلك يمكن توسيع نطاق نصوص النظام لتشمل مفاهيم "التعاون المؤسسي" بين المهنة والجهات التنظيمية في مجال التقنية العدلية. فالمادة المتعلقة بعلاقة المحامي بوزارة العدل وهيئة المحامين يمكن أن تُفسر على أنها تنجيز إنشاء لجان فنية مختصة بتقنين الأدوات الذكية وإصدار التوصيات حول اعتمادها، وهو ما يتفق مع ما طرحه الدكتور ياسر رجب في دراسته نور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من أن الدور التشريعي الحديث لا يجب أن يقتصر على سن القوانين، بل يمتد إلى "إدارة التقنية" بوصفها مرفقاً عامّاً يتطلب مشاركة مهنية في صياغة معايير وأخلاقياته.

ويُضاف إلى ذلك أن نظام القضاء السعودي ذاته يمكن تأويله لدعم هذا الاتجاه، إذ نص في مادته السادسة على أن القضاة والمحامين والنيابة العامة يتعاونون على تحقيق العدالة. هذا النص يؤسس لمنهج تشاركي في بناء المنظومة العدلية يمكن أن يمتد ليشمل التعاون في تطوير البنية التقنية للعدالة، بما في ذلك المشاركة في صياغة الأنظمة الذكية التي تستخدمها المحاكم ومكاتب المحاماة على السواء. وبذلك يتحول الذكاء الاصطناعي من مجرد وسيلة تقنية إلى جزء من البناء المؤسسي المشترك للعدالة السعودية.

إن القراءة التأويلية لنظام المحاماة لا تقتصر على محاولة "ملء الفراغ التشريعي" بل تهدف إلى إعادة إحياء النصوص في ضوء التحولات الاجتماعية والتقنية التي تشهدها المملكة. فالنظام لم يُنشأ ليكون جامداً، بل ليكون مرناً وقابلاً للتطور، وهو ما ينسجم مع الرؤية السعودية الحديثة في تحويل التشريعات العدلية إلى منظومات ديناميكية قادرة على التكيف مع الثورة الرقمية. ويمكن القول إن التطوير التشريعي الأمثل لا يكون عبر الإلغاء والاستبدال، بل عبر إعادة التفسير، وإعادة الدمج، واستثمار القيم الكامنة في النصوص القائمة لتشكيل نظام قانوني رقمي متكامل يوازن بين الأصالة العدلية والحداثة التقنية.

مصطفى الأسيوطي، حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث العربي، ٢٠٢٠، ٥٠.

الخلاصة العامة للمطلب الأول

- ١ - الخلفية التشريعية:
نظام المحاماة صدر في مرحلة ما قبل التحول الرقمي، لكنه وُضع بأساس قانوني متين يهدف إلى تعزيز العدالة وتنظيم المهنة في إطار مؤسسي قابل للتطور.
- ٢ - الطبيعة القانونية للمهنة:
المهنة تجمع بين الصفة العدلية العامة والحرية المهنية، ما يجعلها قابلة لاستيعاب التقنية بشرط أن تظل الرقابة الأخلاقية والقانونية قائمة على عمل المحامي لا على النظام الذكي.
- ٣ - البنية النصية للنظام:
النصوص ركزت على الشخص الطبيعي والالتزامات التقليدية دون إدراج مفاهيم رقمية، لكنها مرنة بما يسمح بإضافة ضوابط تقنية ضمن نفس الهيكل التشريعي القائم.
- ٤ - نطاق عمل المحامي:
مجالات الترافع والاستشارة والصياغة تأثرت بالذكاء الاصطناعي، وأصبح لزاماً تحديد الحدود بين استخدام التقنية كمساعد قانوني وبين ممارستها كبديل للمحامي الإنساني.
- ٥ - دور اللائحة التنفيذية:
تمثل الأداة الأكثر مرونة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، ويمكن من خلالها إصدار قواعد تفصيلية لضمان الاستخدام الآمن والمشروع للتقنيات القانونية.
- ٦ - أوجه القوة في النظام:
تكمُن في مرونته، وارتباطه بالأنظمة العدلية الحديثة، وتوافقه مع مبادئ العدالة والشفافية، ووجود مؤسسات مهنية قادرة على الضبط والتقنين.
- ٧ - أوجه القصور التشريعي:
أبرزها غياب التعريفات التقنية، وضعف الربط بين النظام وأنظمة البيانات، وغياب تنظيم المسؤولية عن الأخطاء التقنية، وعدم وضوح مركز التقنية في الممارسة القانونية.
- ٨ - القراءة التأويلية للنظام:
تسمح بإعادة تفسير النصوص القائمة لتشمل الذكاء الاصطناعي ضمن نطاق المهنة، من خلال تطوير الفهم التطبيقي للنصوص دون المساس بالبنية التشريعية أو القيم العدلية.

المطلب الثاني

دور الأنظمة المكملّة في تنظيم توظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة

لا يمكن دراسة الإطار القانوني المنظم لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة بمعزل عن المنظومة العدلية السعودية الكلية، إذ إن مهنة المحاماة ليست جزيرة قانونية مستقلة، بل هي جزء من شبكة تشريعية أوسع تشمل أنظمة العدالة، والمعاملات، والبيانات، والإثبات، والمسؤولية، وكلها تتقاطع في ضبط السلوك المهني في البيئة الرقمية. ومن خلال هذه الأنظمة المتكاملة، تتضح معالم البنية القانونية التي يمكن أن تستوعب التطورات التقنية في الممارسة القانونية وتُعيد تعريف مفهوم العمل المهني في ضوء أدوات الذكاء الاصطناعي.

أولاً: نظام حماية البيانات الشخصية (١٤٤٣هـ)

يُعد نظام حماية البيانات الشخصية الصادر عام ١٤٤٣هـ الإطار النظامي الأهم في المملكة لتنظيم جمع البيانات ومعالجتها وحفظها، وهو من أكثر الأنظمة ارتباطاً بموضوع الرسالة، لأن الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة يقوم جوهرياً على تحليل ومعالجة بيانات قانونية وشخصية عالية الحساسية. فالمحامي الذي يستخدم نظاماً ذكياً لصياغة العقود، أو لتتبع الدعاوى، أو لتحليل الأنظمة والوقائع، يصبح في مواجهة مباشرة مع التزامات نظامية تفرضها عليه مواد النظام، خصوصاً المادة الخامسة التي تلزم بعدم معالجة البيانات إلا بعد موافقة صريحة، والمادة الثانية عشرة التي تُحظر نقل البيانات إلى خارج المملكة دون تقويم مخاطر معتمد

من الناحية التحليلية، يمكن القول إن هذا النظام ينقل مفهوم السرية المهنية التقليدية في المحاماة إلى مستوى السرية الرقمية، بحيث لم تعد الأمانة مقتصره على حفظ الوثائق الورقية، بل تمتد إلى تأمين البيانات التي تعالجها الأنظمة الذكية داخل المكتب. وهذا التحول يُعيد تعريف الالتزام المهني للمحامي ليصبح التزاماً مزدوجاً: قانونياً بموجب النظام، وأخلاقياً بموجب مبادئ العدالة الرقمية

ويؤكد خالد المالكي⁵¹ (٢٠٢٤) أن مسؤولية المحامي في البيئة التقنية لا تقتصر على نتائج عمله البشري، بل تشمل إشرافه على الأدوات التقنية التي يستخدمها، ما يجعله مسؤولاً عن أي إخلال بنظام حماية البيانات الشخصية إذا نُفذ بواسطة برنامج ذكاء اصطناعي تابع له. كما تشير مرام الربيع⁵² (٢٠٢٢) إلى أن الخطأ في معالجة البيانات داخل الأنظمة الذكية يدخل ضمن المسؤولية المدنية المهنية متى ثبت تقصير المحامي في التحقق من أمان النظام المستخدم

وتتضح أهمية هذا النظام أيضاً من خلال الدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة (سدايا، ٢٠٢٣)⁵³، الذي شدد على أن الجهات المهنية – ومن ضمنها مكاتب المحاماة – يجب أن تجري تقييم أثر تقني قبل استخدام أي منصة ذكاء اصطناعي أجنبية لتحليل البيانات القانونية. وهذا يعكس بوضوح أن الدولة تتعامل مع الذكاء الاصطناعي بوصفه نشاطاً منظماً يخضع للرقابة القانونية، وليس مجرد أداة فنية

وبالتالي، فإن نظام حماية البيانات الشخصية يشكل أحد أعمدة الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، لأنه يوازن بين حق الموكل في الخصوصية وحق المحامي في استخدام التقنية لتطوير خدمته، مع وضع ضوابط دقيقة تضمن حماية الحقوق دون تعطيل الابتكار. وهو ما يتفق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تربط التحول الرقمي بسيادة القانون وضمان الثقة في المنظومة العدلية

ثانياً : نظام الإثبات (١٤٤٣هـ) :

جاء نظام الإثبات لعام ١٤٤٣هـ بوصفه أحد أهم التحولات في البنية العدلية السعودية، لأنه نقل الإثبات من بيئة يغلب عليها الطابع الورقي والشهادة المباشرة، إلى بيئة تعترف رسمياً بالأدلة الإلكترونية والرقمية، وتضع لها ضوابط خاصة من حيث الحجية والموثوقية. وهذا التطور يرتبط بشكل مباشر بموضوع الرسالة؛ لأن جزءاً كبيراً من مخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة يظهر في صورة مستندات رقمية، أو تحليلات إلكترونية، أو مراسلات ومعاملات تتم عبر المنصات التقنية

النظام قرر في عدد من مواده أن الأدلة الإلكترونية والمحركات الرقمية يمكن أن تكون حجة معتبرة أمام القضاء متى توافرت لها شروط معينة، من أهمها إمكان نسبة المستند إلى من صدر عنه، وسلامة وسيلة حفظه ونقله، وعدم العبث بمحتواه. هذه الشروط تُلقى بعبء مباشر على مكاتب المحاماة التي تعتمد على نظم الذكاء

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية 51

الربيع، مرام. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. رسالة ماجستير 52

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (٢٠٢٣). الدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة. 53

الاصطناعي في إعداد المذكرات أو العقود أو التقارير القانونية؛ إذ لا يكفي أن ينتج النظام نصًا قانونيًا، بل يجب على المحامي أن يتأكد من أن طريقة توليد هذا النص وحفظه وتقديمه للقضاء تتوافق مع معايير الموثوقية التي يضعها نظام الإثبات. هنا يتحول الذكاء الاصطناعي من مجرد أداة مساعدة إلى جزء من منظومة الدليل، يخضع لضوابط قانونية محددة.

من زاوية أخرى، يفتح نظام الإثبات الباب لتكوين ما يمكن تسميته "بيئة إثبات رقمية"؛ حيث يصبح التعامل مع الملفات الإلكترونية والمنصات العدلية الرقمية جزءًا من العمل اليومي للمحامي، خصوصًا مع انتشار التقاضي الإلكتروني ومنصات الخدمات العدلية. ومكاتب المحاماة التي تستعين بأنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل السوابق القضائية أو لاستخراج النصوص النظامية أو لترتيب المستندات، يمكن أن تقدّم هذه المخرجات في صورة مستندات أو تقارير رقمية؛ لكن مسؤولية تكييفها قانونيًا تظل على عاتق المحامي، لا على عاتق النظام. وهنا يتقاطع نظام الإثبات مع فكرة "المسؤولية المهنية الرقمية" التي تناولتها بعض الدراسات، والتي ترى أن المهني لا يجوز له أن يختبئ خلف التقنية، بل يظل ملزمًا بالتثبت من صحة الدليل الذي يقدمه، ولو كان مصدره نظامًا ذكيًا.

وقد تناولت مجلة الشريعة والقانون في دراسة⁵⁴ عن الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي أن نظم الإثبات الحديثة لا تستطيع تجاهل الدور المتنامي للتقنيات الذكية في إنتاج الأدلة، وأن القاضي أصبح يتعامل مع مخرجات تقنية تحتاج إلى تفسير وتفكيك قبل الحكم على حقيقتها. وهذا يعني أن المحامي الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي في مكتبه لا بد أن يكون قادرًا على شرح للقاضي كيف تم الوصول إلى هذه المخرجات، وما هو منهج النظام المستخدم، ومدى توافر الضمانات الفنية التي يمنع بها التلاعب أو الخطأ الجسيم. فالتقنية هنا لا تلغي دور المحامي، بل ترفع سقف متطلبات الكفاءة المهنية لديه.

كما أن مجلة العدالة في عددها المتعلق بالمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي أشارت إلى أن الإثبات في القضايا الحديثة لم يعد مقتصرًا على المحررات التقليدية، بل امتد ليشمل سجلات إلكترونية، وبيانات ميتادات، وتقارير تحليلية تنتجها الأنظمة الذكية⁵⁵. وهذا يطرح سؤالاً جوهريًا يرتبط مباشرة بمشكلة الرسالة: هل يُعدّ ما ينتجه الذكاء الاصطناعي دليلًا بذاته، أم مجرد وسيلة مساعدة لا تكتسب الحجية إلا بعد مراجعة المحامي واعتماده؟ الاتجاه الغالب في الفقه النظامي السعودي يميل إلى أن الأداة التقنية ليست "شخصًا" ولا "ذمة قانونية" مستقلة، بل هي وسيلة في يد المحامي، والحجية تُنسب إلى ما يعتمده المحامي من مخرجات ويقدمه للقضاء، في ضوء معايير نظام الإثبات.

ويرتبط نظام الإثبات أيضًا بموضوع الرسالة من زاوية ثانية مهمة، هي زاوية تنظيم دور الخبرة الفنية. فمع دخول الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، قد يحتاج القاضي إلى خبرة تقنية لفهم طريقة عمل الأنظمة التي استخدمها المحامي أو الخصم في تحليل البيانات أو إعادة بناء الوقائع، وهنا يمكن أن تتحول تقارير الخبرة التقنية إلى جزء من الدليل الخاضع لأحكام نظام الإثبات. وهذا يعزز حاجة المحامي إلى اختيار أنظمة ذكاء اصطناعي قابلة للتفسير، وليست "صناديق سوداء" لا يمكن فهم منهجها؛ لأن الغموض في آلية الاستنتاج يمكن أن ينعكس على قوة الدليل أمام القضاء.

وفي ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامج التحول العدلي الرقمي، يبدو واضحًا أن نظام الإثبات جاء ليمنح الثقة الرسمية في الأدلة الرقمية، ويقنن دخول التقنية في منظومة العدالة، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه فاطمة بلال في دراستها عن دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة، من أن التحول الرقمي الفعّال يتطلب نظام إثبات متطورًا يعترف بالمستندات الإلكترونية ويضبطها. وبذلك يصبح نظام الإثبات حلقة محورية في الإطار القانوني

مجلة الشريعة والقانون. (٢٠٢٢). الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي⁵⁴.

مجلة العدالة. (٢٠٢٢). المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي⁵⁵.

لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة؛ لأنه يحدد متى يكون الناتج التقني دليلاً معتبراً، ومتى يكون مجرد مسودة أو أداة عمل داخلية لا ترقى إلى مرتبة الحجة القضائية

وباختصار، يمكن القول إن نظام الإثبات لا يكفي بالاعتراف بالأدلة الرقمية، بل يعيد تعريف دور المحامي في زمن الذكاء الاصطناعي؛ إذ يفرض عليه أن يكون قادراً على التعامل مع الدليل الإلكتروني، وفهم أبعاده التقنية، وتقديمه في إطار قانوني منضبط، بما ينسجم مع هدف الرسالة في رسم إطار قانوني سعودي متكامل ينظم توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات مكاتب المحاماة دون الإخلال بقواعد العدالة وحجية الإثبات.

ثالثاً : نظام المعاملات المدنية (١٤٤٥هـ) :

يمثل نظام المعاملات المدنية أحد أهم التطورات التشريعية في المملكة العربية السعودية، إذ وضع الأساس القانوني الحديث للمعاملات والعقود في بيئة رقمية متسارعة، وكرّس لأول مرة مبادئ صريحة تتصل بالعقود الإلكترونية والذكاء الاصطناعي. وتكمن صلته المباشرة بعنوان الرسالة في أنه يحدّد الإطار الذي تعمل ضمنه مكاتب المحاماة عند صياغة العقود أو مراجعتها باستخدام الأدوات التقنية الذكية، مما يجعله جزءاً رئيساً من المنظومة النظامية المكملّة لنظام المحاماة

النظام أقرّ في مادته (الثالثة عشرة)⁵⁶ مبدأ حرية التعاقد والرضا، ونصّ على أن التعاقد قد يتم بأية وسيلة تفيد تبادل الإيجاب والقبول، وهو ما يشمل اليوم التعاقد عبر الأنظمة الإلكترونية أو الذكاء الاصطناعي. كما أكد في مواده اللاحقة على حجية المراسلات الإلكترونية والمحركات الرقمية، ما دام يمكن التحقق من نسبتها إلى أطرافها، مما يفتح الباب أمام استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في صياغة العقود وتحليلها دون الخروج عن الإطار القانوني الصحيح

التحليل القانوني لهذا النظام يبين أن المشرّع السعودي لم يغفل أثر التقنية الحديثة على طبيعة الإرادة التعاقدية، بل أعاد صياغة مفهومها بما يتلاءم مع “الإرادة المبرمجة” التي أصبحت جزءاً من المعاملات الذكية. فالعقد الذكي – في جوهره – ليس سوى اتفاق بشري تُبرمج أحكامه في خوارزمية تنفّذ الالتزامات تلقائياً عند تحقق شروط محددة، مما يتطلب من المحامي أن يجمع بين الفهم القانوني والمنهج التقني لتأمين سلامة التعاقد وحماية أطرافه

وقد أوضح عبدالعزيز العلي⁵⁷ (٢٠٢٤) في دراسته عن الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية أن العقود الذكية لا تلغي دور المحامي، بل تزيد من أهميته في مراجعة الخوارزميات التي تنفذ العقد، والتأكد من مطابقتها للقواعد النظامية، وخاصة في الجوانب المتعلقة بعيوب الإرادة والالتزامات التنفيذية. وهو ما يعيد تعريف دور المحامي في بيئة الذكاء الاصطناعي من ممارس تقليدي إلى “مستشار قانوني تقني” قادر على التوفيق بين نص النظام ومقتضيات الواقع الرقمي

من جهة أخرى، يتكامل نظام المعاملات المدنية مع نظام التعاملات الإلكترونية (١٤٢٨هـ) في تثبيت مبدأ المشروعية للوثائق الإلكترونية والتوقيعات الرقمية، مما يرسّخ حجية الأدلة الرقمية أمام القضاء ويضمن استقرار التعاملات القانونية الناتجة عن الأنظمة الذكية. وقد أشار خالد المالكي⁵⁸ (٢٠٢٤) إلى أن هذه المنظومة المزدوجة تخلق بيئة قانونية متكاملة تتيح للمحامين استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بثقة، شريطة الالتزام بضوابط النظام في حفظ السجلات الرقمية وتوثيق العمليات التعاقدية

ومن زاوية أخلاقية، يتكامل هذا النظام مع وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (سدايا، ٢٠٢٣) التي تشدد على مبدأ العدالة والشفافية في الأنظمة الذكية، ما يفرض على المحامي واجباً مهنيّاً بعدم استخدام أدوات تقنية تخلّ بتوازن العقود أو تؤدي إلى استغلال أحد الأطراف، تطبيقاً لمبدأ حسن النية الذي نص عليه النظام المدني في

⁵⁶ هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٥هـ). نظام المعاملات المدنية

العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. بحث علمي منشور

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مادته (الأولى). وهذا الربط بين النظام المدني والضوابط الأخلاقية للذكاء الاصطناعي يعكس فلسفة تشريعية حديثة تجعل التقنية خادمة للعدالة لا أداة للمخاطر القانونية.

وفي ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، فإن نظام المعاملات المدنية يمثل ركيزة لتفعيل الاقتصاد الرقمي والعدالة الذكية، ويمنح المحامين إطاراً قانونياً مرناً يمكنهم من دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في أعمالهم اليومية دون الخروج عن حدود المشروعية. وبذلك يصبح النظام المدني جزءاً من الإطار الكلي لتنظيم الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، لأنه يضبط العلاقة بين التقنية والإرادة التعاقدية، ويحول دون تحول الذكاء الاصطناعي إلى طرف قانوني مستقل، محافظاً على مركزية الإنسان في العملية التعاقدية.

رابعاً : نظام الإجراءات الجزائية (١٤٣٥ هـ) ، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (١٤٢٨ هـ) :

يُعدّ كل من نظام الإجراءات الجزائية ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية من أهم الأنظمة الداعمة للإطار العدلي في المملكة، ولهما ارتباط مباشر بموضوع الرسالة من زاوية ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، خصوصاً فيما يتعلق بجمع المعلومات وتحليل الأدلة وحماية سرية البيانات القانونية. فبينما ينظم نظام الإجراءات الجزائية قواعد سير العدالة الجنائية ويؤكد على سلامة إجراءات التقاضي، فإن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يُعدّ خط الدفاع النظامي ضد إساءة استخدام التقنية والبيانات في المجال العدلي.

ينصّ نظام الإجراءات الجزائية في مادته الثانية على أن إجراءات التحقيق والمحاكمة يجب أن تتم وفق أحكام الشريعة والأنظمة المرعية بما يضمن صيانة الحقوق وحماية الخصوصية. وهذا النص يلزم المحامي الذي يستخدم أدوات ذكاء اصطناعي في تحليل القضايا أو التواصل مع الجهات العدلية أن يتقيد بضمانات السرية وعدم التعدي على حرمة البيانات، لأن أي اختراق لتلك الضمانات قد يؤدي إلى بطلان الدليل أو مساءلة المحامي تأديبياً. كما أن المادة (١٦١) من النظام توجب على من يشارك في إجراءات التقاضي أو التحقيق المحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها، وهو ما يمتد ليشمل المعلومات التي تُعالج عبر الأنظمة الذكية في مكاتب المحاماة.

أما نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، فقد نص في مادته الثالثة على تجريم الدخول غير المشروع إلى الأنظمة المعلوماتية أو اعتراض البيانات أثناء نقلها أو إفشائها. وهذا يعني أن المحامي الذي يستخدم منصة ذكاء اصطناعي لمعالجة بيانات القضايا أو ملفات الموكلين يجب أن يتحقق من أن المنصة مرخصة وأمنة داخل النطاق النظامي للمملكة، وإلا فإنه قد يُعتبر مستخدماً لتقنية مخالفة للأنظمة. وهنا يظهر التناقض بين حماية البيانات من جهة، والمسؤولية المهنية للمحامي من جهة أخرى، بوصفه مستخدماً مؤتمناً على معلومات حساسة.

وقد بيّن مراد محمد غالب قاسم (٢٠٢٤) ⁵⁹ في دراسته حول مكافحة الجريمة الإلكترونية أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُستغل في التحليل الجنائي أو في اختراق البيانات القانونية، وأن التمييز بين الاستخدام المهني المشروع والاستخدام المجرّم يتوقف على معيار “نية المعالجة” والغرض منها. فإذا كان الهدف تطوير الخدمة القانونية وتحليل الأنظمة، فهو مشروع، أما إذا ترتب عليه خرق أمني أو كشف غير مشروع للمعلومات، فيُعدّ إخلالاً بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. وهذا التحليل يتقاطع مع ما أوضحتها مرام الربيع ⁶⁰ (٢٠٢٢) في دراستها حول المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، من أن الخطأ التقني في الممارسة المهنية يمكن أن يتحوّل إلى خطأ جسيم إذا أدى إلى ضرر يمسّ الأمن المعلوماتي أو العدالة الرقمية.

إن العلاقة بين النظامين تكاملية، فالأول (نظام الإجراءات الجزائية) يضع القواعد التي تضمن العدالة في الإجراءات القانونية والجنائية، والثاني (نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية) يوفّر الحماية التقنية اللازمة لهذه

قاسم، مراد محمد غالب. (٢٠٢٤). دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية: دراسة مقارنة. المجلة العصرية للدراسات القانونية.

الربيع، مرام. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. رسالة ماجستير.

العدالة في بيئة رقمية. ومن خلال هذا التكامل، يُعاد تعريف مسؤولية المحامي الرقمية في ظل الذكاء الاصطناعي؛ إذ لم تعد محصورة في الالتزامات التقليدية، بل امتدت لتشمل الالتزام بضمان أمن البيانات، والتحقق من مشروعية الأدوات التقنية المستخدمة، وحماية خصوصية المعلومات أثناء استخدامها في التحليل أو المرافعة.

كما أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يتصل بشكل وثيق بوثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (سدايا، ٢٠٢٣)، التي أكدت على مبدأ “الشفافية والمسؤولية”، ما يعني أن أي استخدام لأدوات الذكاء الاصطناعي في المجال العدلي يجب أن يكون قابلاً للتتبع والمساءلة. وهذا المبدأ يمكن أن يشكل أساساً تنظيمياً مستقبلياً لوضع لائحة مهنية داخل مكاتب المحاماة تُحدّد ضوابط استخدام الأنظمة الذكية بما يمنع تعارضها مع الأنظمة الجزائية أو الأمنية.

وعليه، فإن نظام الإجراءات الجزائية ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يضيفان بعداً وقائياً وتنظيمياً للإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، ويحددان الخط الفاصل بين الاستخدام المشروع للتقنيات الحديثة في تطوير الخدمات القانونية، والاستخدام الذي قد يُعدّ إخلالاً بنزاهة المهنة أو تهديداً للعدالة الرقمية. وبهذا يشكّلان معاً الضمان القانوني الذي يحمي العدالة من مخاطر التقنية، ويؤكد أن التحول الرقمي يجب أن يسير وفق قواعد القانون وأخلاقيات المهنة.

خامساً : نظام التعاملات الإلكترونية (٢٨٤هـ) :

يُعد نظام التعاملات الإلكترونية من الأنظمة السعودية الرائدة التي أرست الإطار النظامي للتحول الرقمي في مختلف القطاعات، وهو يرتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع الرسالة من حيث تمهيده لاستخدام الأدوات الذكية والأنظمة التقنية في إنجاز الأعمال القانونية داخل مكاتب المحاماة. فهذا النظام لم يقتصر على إقرار حجية الوثائق الإلكترونية، بل وضع الأسس القانونية التي تمكّن المحامي من إدارة معاملاته وعلاقاته التعاقدية ومراسلاته المهنية عبر الوسائط الرقمية، بما في ذلك المنصات القائمة على الذكاء الاصطناعي.

أقرّ النظام في مادته الخامسة أن "المعاملات والتوقيعات الإلكترونية تكون صحيحة ومنتجة لأثارها النظامية إذا تم إنشاؤها أو تبادلها أو حفظها وفقاً لأحكام هذا النظام". وهذا النص يفتح المجال أمام مكاتب المحاماة لاستخدام الأنظمة الذكية في إعداد العقود أو تبادل المذكرات القانونية أو إدارة ملفات العملاء إلكترونياً، مع بقاء أثارها النظامية نافذة ما دامت تتوافق مع متطلبات الموثوقية والأمان التقني. كما تنص المادة السابعة على أن "الكتابة الإلكترونية تقوم مقام الكتابة العادية"، وهو ما يمنح الذكاء الاصطناعي المستخدم في صياغة الوثائق القانونية قوة إجرائية متى كان النظام المستخدم معتمداً وموثوقاً.

من زاوية التحليل القانوني، فإن هذا النظام يُعدّ نقطة التقاء بين الجانب الفني والتشريعي في مهنة المحاماة؛ إذ مكّن المحامي من ممارسة أنشطته في بيئة رقمية مؤمنة دون أن يفقد الوثائق قيمته القانونية. وبهذا المعنى، يُعد النظام "الجسر التشريعي" الذي عبرت من خلاله المهنة من المرحلة الورقية إلى مرحلة الذكاء الاصطناعي، إذ جعل من الممكن التعامل مع المحررات الرقمية بوصفها مستندات رسمية، وهو ما أشار إليه خالد المالكي⁶¹ (٢٠٢٤) عندما اعتبر أن الأنظمة السعودية الحديثة نجحت في تقنين الأدلة التقنية ضمن منظومة العدالة دون الإخلال بمبدأ اليقين القانوني.

ويرى عبدالعزيز العلي⁶² (٢٠٢٤) في دراسته عن العقود الذكية أن نظام التعاملات الإلكترونية أسس لمبدأ قابلية الأتمتة القانونية، لأن اعترافه بالتوقيعات الرقمية والوثائق الإلكترونية سمح بتطبيق الخوارزميات الذكية في تنفيذ العقود. وهذا يعني أن المحامي الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي في صياغة أو مراجعة العقود يستند ضمناً إلى

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية 61

العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. بحث علمي منشور 62

هذا النظام الذي منح الصبغة القانونية للإجراءات الإلكترونية. وبذلك يصبح النظام بمثابة مظلة قانونية تحمي نشاط المحامي في بيئة رقمية معقدة.

كما أن النظام يتكامل مع نظام حماية البيانات الشخصية من زاوية الأمن السيبراني، إذ نص في مادته العاشرة على ضرورة حماية المعلومات ومنع الوصول غير المصرح به، وهو ما يتلاقى مع التزامات مكاتب المحاماة في الحفاظ على سرية بيانات عملائها. ويعزز هذا التكامل ما ورد في وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (سدايا، ٢٠٢٣) التي شددت على مبدأ العدالة والمسؤولية في تطوير الأنظمة التقنية، مؤكدة أن التحول الرقمي يجب أن يُدار في بيئة قانونية تراعي القيم الأخلاقية وحماية الحقوق.

من ناحية مهنية، أتاح النظام للمحامي السعودي أن يدير مكتبه إلكترونياً، ويرسل المذكرات والعقود ويبرم الاتفاقيات رقمياً دون إخلال بحجيتها، بل وبما يضمن توثيق كل خطوة عبر التوقيعات الرقمية والوسائط الموثوقة. وهذه المرونة القانونية تمهد لتكامل الذكاء الاصطناعي في أعمال المكاتب القانونية من خلال أدوات البحث والتحليل والصياغة الإلكترونية، بما يسهم في تطوير جودة الخدمة وتسريع إنجازها.

ويمكن القول في الختام إن نظام التعاملات الإلكترونية يشكل أحد أهم ركائز الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة؛ لأنه أرسى المفهوم القانوني للوثيقة الإلكترونية، وفتح الباب أمام اعتماد الأدوات الذكية في الأعمال القانونية دون فقدان الصفة الرسمية أو الحجية النظامية. وهو ما يعزز اتجاه الرسالة نحو بيان كيف مكّنت البيئة النظامية السعودية مهنة المحاماة من الاندماج في التحول العدلي الرقمي، دون الإخلال بضمانات الموثوقية والعدالة.

سادساً : نظام الشركات (١٤٤١هـ) :

يُعدّ نظام الشركات أحد الأنظمة الجوهرية التي تمسّ مهنة المحاماة مباشرة، إذ ينظم تكوين المكاتب القانونية وشركات المحاماة ويحدد أطر إدارتها ومسؤوليات الشركاء فيها. وترتبط أهميته بموضوع الرسالة من زاوية أنه يشكل الإطار المؤسسي الذي يُتيح لمكاتب المحاماة تبني التحول التقني وتوظيف الذكاء الاصطناعي في أعمالها ضمن بنية نظامية منضبطة. فبينما يركّز نظام المحاماة على الفرد الممارس، فإن نظام الشركات المهنية ينقل الممارسة إلى نطاق مؤسسي أوسع، يجعل تبني التقنية جزءاً من البنية التشغيلية للشركة لا مجرد خيار مهني فردي.

نصّت المادة (الثالثة) من النظام على أن الشركة المهنية تهدف إلى ممارسة مهنة حرة واحدة أو أكثر وفقاً لأحكام النظام والأنظمة المنظمة لتلك المهن. وتبعاً لذلك، يجوز لشركات المحاماة أن تُدرج ضمن بنيتها التشغيلية أنظمة ذكاء اصطناعي مساندة في البحث القانوني، وإدارة القضايا، وإعداد العقود، وتحليل البيانات. إلا أن استخدام هذه الأنظمة لا يُعفي الشركاء من مسؤوليتهم المهنية، بل يجعلها تضامنية، كما ورد في المادة (الخامسة عشرة) التي تنص على أن “الشركاء مسؤولون بالتضامن عن أعمال الشركة”. وهذا يعني أن أي خطأ أو إخلال ينتج عن النظام التقني المستخدم داخل الشركة ينعكس مسؤوليةً على جميع الشركاء، طالما كان النشاط ضمن نطاق عملها.

من الناحية التحليلية، يشكل النظام خطوة استراتيجية في تمكين المكاتب القانونية من استثمار التقنية بأمان قانوني. فهو يوفّر إطاراً مرناً يسمح بالتوسع في الخدمات واستحداث أقسام تقنية قانونية متخصصة، شريطة أن تظل تحت إشراف محامين مرخصين. وقد أشار محمد شحادة إسماعيل⁶³ (٢٠٢٣) في دراسته عن تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية إلى أن الإطار التنظيمي للشركات المهنية في السعودية يمثل بيئة خصبة لتطبيق الذكاء الاصطناعي المؤسسي، لأنه يجمع بين الكفاءة التكنولوجية والمسؤولية القانونية الواضحة. ويضيف أن هذا

إسماعيل، محمد شحادة. (٢٠٢٣). تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية. بحث منشور [7] 63

النظام يمنح للمكتب القانوني القدرة على تطوير خدماته وتحسين الأداء باستخدام التقنية، دون المساس بمبدأ المسؤولية الفردية للمحامي عن مخرجات عمله.

ويرتبط هذا النظام أيضًا بنظام حماية البيانات الشخصية من جهة الأمن المعلوماتي، إذ تلتزم الشركات المهنية وفقًا للمادة (الثالثة والعشرين) بالمحافظة على السرية المهنية وضمان حماية بيانات عملائها. وهذا الالتزام يشمل الأنظمة التقنية التي تديرها الشركة، بما فيها أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويشير عبدالله حمادي⁶⁴ (٢٠٢٢) إلى أن البنية المؤسسية للشركات المهنية تخلق مستوى إضافيًا من الرقابة الداخلية، يجعل من الممكن تطبيق سياسات حوكمة تقنية تحكم الوصول إلى البيانات وتمنع إساءة استخدامها، ما يعزز الثقة في الممارسة القانونية التقنية.

ومن جهة التكامل، فإن نظام الشركات المهنية يرتبط كذلك بوثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (سدايا، ٢٠٢٣) التي تؤكد على مبدأ «المساءلة والشفافية»⁶⁵. إذ يتطلب من شركات المحاماة أن توثق آليات استخدام الذكاء الاصطناعي لديها، وتحفظ بسجلات واضحة تبيّن مدى التزام أنظمتها بالضوابط الوطنية للحوكمة التقنية. وهذا يتماشى مع الهدف العام للرسالة في بناء تصور تنظيمي متكامل يحدد واجبات مكاتب المحاماة في التعامل مع التقنية بما يضمن الشفافية والمساءلة القانونية.

وعلى صعيد رؤية المملكة ٢٠٣٠، يشكل النظام أحد ركائز التحول المهني نحو اقتصاد المعرفة، لأنه يمكن الشركات القانونية من استثمار التقنية ضمن أطر نظامية حديثة، ويؤكد أن الابتكار في الممارسة القانونية لا يتعارض مع التزام المهني بالقواعد العدلية. وبهذا، يمكن القول إن نظام الشركات المهنية يمثل الإطار التنظيمي المؤسسي لتفعيل الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، لأنه يجمع بين التمكين التقني والانضباط النظامي، ويوفر أساسًا قانونيًا يحقق توازنًا بين الابتكار والمسؤولية.

سابعاً : نظام القضاء (٢٨٤ هـ) :

يُعتبر نظام القضاء أحد الركائز الجوهرية في البناء العدلي السعودي، إذ يُحدد الهيكل التنظيمي للسلطة القضائية ويضع القواعد العامة لإدارة العدالة في المملكة. وترتبط أهميته بموضوع الرسالة من زاوية أنه يُشكّل الإطار المؤسسي الأعلى الذي تعمل ضمنه مكاتب المحاماة، كما يُمثّل البيئة التي يُمارَس فيها أثر توظيف الذكاء الاصطناعي على العدالة ذاتها. فإذا كان نظام المحاماة ينظّم المهنة، والأنظمة المكملّة تضبط الأدوات التقنية، فإن نظام القضاء هو الذي يمنح هذا التكامل مشروع عيته ويحدّد حدوده في إطار العدالة.

أقر النظام في مادته الأولى أن القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية. وهذا النص يُبرز العلاقة العضوية بين العدالة والقانون، لكنه أيضاً يُتيح مساحة لتطور أدوات القضاء ما دامت لا تُخلّ بالمبادئ الأساسية. ومن هذا المنطلق، أصبحت البيئة القضائية اليوم أكثر انفتاحاً على التحول الرقمي، عبر منصات التقاضي الإلكتروني مثل ناجز والمحكمة الإلكترونية، ما جعل مهنة المحاماة شريكاً مباشراً في هذا التحول. وهنا يبرز البعد التنظيمي في عنوان الرسالة؛ إذ يُعاد تعريف العلاقة بين المحامي والقضاء في ظل الذكاء الاصطناعي، من علاقة تقليدية إلى علاقة رقمية مؤسسية تُدار عبر أنظمة ذكية ومؤمنة.

وقد أشار فاطمة بلال⁶⁶ (٢٠٢٣) في رسالتها حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة إلى أن وزارة العدل السعودية أنجزت نقلة نوعية في أتمّة الإجراءات القضائية، حتى أصبحت أكثر من (٩٠٪) من الخدمات العدلية تُقدّم إلكترونياً. هذا الواقع يفرض على المحامي أن يطور أدواته وأساليبه، لأن طبيعة التقاضي نفسها تغيرت من بيئة شفوية إلى بيئة رقمية تعتمد على تحليل البيانات والأرشفة الإلكترونية، مما يجعل استخدام

٦٤. حمادي، عبدالله. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. مجلة علمية.

٦٥. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (٢٠٢٣). وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

٦٦. بلال، فاطمة. (٢٠٢٣). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة. رسالة ماجستير.

أدوات الذكاء الاصطناعي ضرورة مهنية لضمان الكفاءة والسرعة. وهنا تظهر صلة النظام بالرسالة، فنجاح العدالة الرقمية لا يكتمل دون تمكين المحامي من العمل ضمن المنظومة التقنية للقضاء

ومن زاوية تحليلية، يمكن القول إن نظام القضاء يمهد لتكامل تشريعي مع الأنظمة المكملة السابقة (الإثبات، حماية البيانات، التعاملات الإلكترونية) في إطار “عدالة رقمية متكاملة”. إذ أصبح القاضي يعتمد على النظم الإلكترونية في تبادل المذكرات وجدولة الجلسات وتسجيل الأحكام، بينما يستخدم المحامي الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية وصياغة المرافعات. وهذا التفاعل يخلق نظاماً قضائياً جديداً قائماً على “الشراكة التقنية بين القضاء والمحاماة”، وهي فكرة محورية في رسالة الدكتوراه التي تسعى لتحديد الإطار القانوني المنظم لهذا التكامل.

كما أن هذا النظام يرتبط بوثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (سدايا، ٢٠٢٣) من حيث ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة في العمل القضائي، بما يضمن أن استخدام الأنظمة الذكية في القضاء يتم تحت رقابة إنسانية تحافظ على العدالة. فالمحاكم الذكية لا تهدف إلى استبدال القاضي أو المحامي، وإنما إلى دعم قراراتهما بالأدوات التقنية التي تعزز دقة العمل وسرعته. ويشير خالد المالكي⁶⁷ (٢٠٢٤) إلى أن دمج الذكاء الاصطناعي في القضاء والمحاماة معاً يستوجب بناء إطار تشريعي موحد يوازن بين الاستقلال القضائي والرقابة التقنية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى بلورته تنظيمياً

ويُضاف إلى ذلك أن المادة (الثانية والأربعين) من نظام القضاء نصّت على إنشاء مجلس أعلى للقضاء يتولى الإشراف على شؤون المحاكم، ما يمنح هذا المجلس صلاحية تبني السياسات العدلية الرقمية وتنظيم العلاقة بين القضاء ومكونات العدالة الأخرى، ومنها مهنة المحاماة. وهذا يفتح الباب أمام إصدار لوائح تنظيمية مستقبلية تضع معايير لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي والمرافعات، وهو أحد التوصيات التي تدرج ضمن التصور التنظيمي المقترح في هذه الرسالة

وعليه، فإن نظام القضاء يمثل الإطار المؤسسي الذي تُمارَس فيه جميع آثار توظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، لأنه يحدد طبيعة العدالة التي يسعى النظام القانوني السعودي إلى تحقيقها: عدالة مؤتمتة، رقمية، ومنضبطة بالقانون. ومن ثم، فإن تطوير الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المهنة لا بد أن يُقرأ في سياق هذا النظام الذي يضمن أن تظل العدالة غاية التحول التقني، لا مجرد نتيجة له

ثامناً : الوثائق التنظيمية والأخلاقية – سدايا :

تمثل الوثائق الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) الإطار المرجعي المكمل للأنظمة العدلية في المملكة، إذ تُحدّد المبادئ الأخلاقية والتنظيمية الحاكمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة، ومن ضمنها القطاع القانوني ومكاتب المحاماة. وتأتي أهمية هذه الوثائق بالنسبة لموضوع الرسالة من كونها تُحوّل “الاستخدام التقني” إلى ممارسة منضبطة بالقيم، بحيث لا يكون الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية، بل جزءاً من منظومة العدالة الأخلاقية التي تحترم الإنسان والحقوق والبيانات

تشمل هذه الوثائق ثلاث ركائز رئيسية

١) (2023) وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (1)

٢) (2023) إطار تبني الذكاء الاصطناعي في المملكة (2)

٣) (2023) الدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة (3)

وجميعها تمثل أساساً غير تشريعي ولكنه تنظيمي، يُوجّه الممارسات التقنية ويكمل القواعد القانونية الصادرة عن

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية 67

الأنظمة العدلية. وقد نصّت هذه الوثائق على مبادئ مركزية مثل العدالة، والشفافية، والمساءلة، وحماية الخصوصية، وهي مبادئ تتقاطع مباشرة مع الالتزامات المهنية للمحامي

فعلى سبيل المثال، تؤكد وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي على ضرورة أن تُصمَّم الأنظمة الذكية وتُشغَّل بطريقة تحترم القيم الإنسانية وتضمن العدالة وعدم التمييز، كما تشدّد على مبدأ “المساءلة”، الذي يعني أن الجهات أو الأفراد الذين يستخدمون التقنية – ومنهم مكاتب المحاماة – يظلون مسؤولين قانونيًا وأخلاقيًا عن نتائج استخدامها. وهذا المبدأ يُعدّ امتدادًا لمفهوم “المسؤولية المهنية” الوارد في نظام المحاماة، لكنه في صورته الرقمية الحديثة. ويشير خالد المالكي⁶⁸ (٢٠٢٤) إلى أن دمج مبادئ الأخلاقيات التقنية ضمن التشريعات العدلية يسهم في تقوية الإطار النظامي للمسؤولية، لأنه يوسّعها لتشمل الأثر الاجتماعي للذكاء الاصطناعي، وليس فقط نتائجه القانونية.

أما إطار تبني الذكاء الاصطناعي (سدايا، ٢٠٢٣) فيُعدّ وثيقة تنفيذية تُحدّد مستويات النضج المؤسسي لاستخدام التقنية، وتضع معايير الحوكمة والإدارة الآمنة للأنظمة الذكية داخل المؤسسات. ويمكن لمكاتب المحاماة الاستفادة من هذا الإطار لتقييم جاهزيتها التقنية وتحديد مستوى الامتثال الأخلاقي والقانوني لديها، خاصة في ما يتعلق بإدارة بيانات الموكليين أو استخدام الأنظمة الذكية في إعداد الوثائق. هذا الإطار يرتبط مباشرة بعنوان الرسالة، لأنه يُعتبر جزءًا من “الإطار القانوني التنظيمي” المقترح لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المهنة، ويُمكن أن يُبنى عليه تصور لتراخيص مكاتب المحاماة الرقمية مستقبلاً.

أما الدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة فيُعدّ وثيقة وقائية تُكمل نظام حماية البيانات الشخصية، إذ تضع معايير دقيقة لتقويم المخاطر قبل استخدام منصات ذكاء اصطناعي أجنبية. وهذا البعد الوقائي له أثر جوهري على مكاتب المحاماة، لأنها تتعامل مع بيانات حساسة لا يجوز إخراجها من البيئة الوطنية دون تقويم رسمي. وهنا تظهر العلاقة الوثيقة بين البعد الأخلاقي (المسؤولية والشفافية) والبعد القانوني (حماية البيانات والالتزام بالنظام)، مما يجعل هذه الوثائق حلقة وصل بين التشريع والقيمة، وهي جوهر “فكرة الرسالة في بناء” إطار قانوني منضبط وأخلاقي في آنٍ واحد.

كما يرى ياسر محمد عبدالسلام رجب⁶⁹ (٢٠٢٣) في دراسته المقارنة حول دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي أن التجارب الناجحة عالميًا في توظيف التقنية في القطاعات العدلية لا تقتصر على إصدار أنظمة قانونية، بل تتطلب أيضًا منظومة قيمية تُوجّه سلوك المهنيين والمؤسسات. وهذا ما قامت به سدايا في المملكة حين جعلت من الأخلاقيات التقنية جزءًا من التنظيم العدلي، في انسجام تام مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تُعدّ الأساس المرجعي للقانون السعودي.

ومن خلال هذه الوثائق الثلاث، يمكن القول إن المملكة انتقلت من مرحلة “تنظيم التقنية” إلى مرحلة “حوكمتها”، وهي خطوة متقدمة تؤكد أن التحول الرقمي في العدالة ليس مجرد تطوير أدوات، بل هو بناء نظام قيمية وتشريعي متكامل. وتُعتبر هذه الوثائق جزءًا أساسيًا من الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، لأنها تضع القواعد التي تحكم العلاقة بين المحامي والتقنية والموكل والمجتمع، وتضمن أن يكون الابتكار في خدمة العدالة لا على حسابها.

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية⁶⁸

رجب، ياسر محمد عبدالسلام. (٢٠٢٣). دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. جامعة القاهرة⁶⁹

الخلاصة العامة للمطلب الثاني

يتضح من خلال تحليل الأنظمة المكملة أن البيئة النظامية السعودية قد أرست دعائم متينة لمرحلة جديدة من الممارسة القانونية الذكية، تقوم على التوازن بين الابتكار التقني والضبط القانوني. فكل نظام من هذه الأنظمة أسهم في بناء جانب محدد من الإطار العام لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، ضمن رؤية متكاملة تتناغم مع أهداف التحول العدلي والرقمي في المملكة.

فنظام حماية البيانات الشخصية وضع الحدود التي تضمن حماية أسرار الموكلين ومنع إساءة استخدام المعلومات في ظل الأدوات الذكية، ليصبح الضامن الأول للخصوصية المهنية الرقمية. أما نظام الإثبات فقد أقر حجية الأدلة الرقمية والمستندات الإلكترونية، وفتح المجال أمام قبول مخرجات الذكاء الاصطناعي كمستندات معتبرة متى توفرت فيها معايير الموثوقية، مما مكن المحامي من توظيف التقنية دون المساس بقواعد العدالة.

وجاء نظام المعاملات المدنية ليكرس مبدأ التعاقد الإلكتروني والعقود الذكية، ويعيد تعريف الإرادة القانونية في بيئة رقمية تحكمها الخوارزميات، ما أوجد بعداً جديداً لممارسة المحامي كمستشار قانوني تقني. كما حدد نظام الإجراءات الجزائية ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الضوابط التي تمنع التجاوز في استخدام البيانات والتقنيات، وجعلاً من الأمن المعلوماتي جزءاً لا يتجزأ من العدالة، لتظل مكاتب المحاماة خاضعة للمساءلة عند استخدام الأنظمة الذكية.

وساهم نظام المعاملات الإلكترونية في إضفاء الصفة النظامية على الوثيقة والتوقيع الإلكترونيين، مما منح الذكاء الاصطناعي غطاءً قانونياً لممارسة الأعمال القانونية رقمياً، بينما وفر نظام الشركات المهنية الإطار المؤسسي الذي يُمكن مكاتب المحاماة من توظيف التقنية ضمن بنية مهنية منظمة ومسؤولة تضامنياً عن نتائجها. وأخيراً، أكد نظام القضاء ووثائق سدايا على البعد الأخلاقي والمؤسسي للعدالة الذكية، موحد بين القانون والقيمة في إطار يضمن أن يبقى الإنسان — قاضياً كان أو محامياً — محور العملية العدلية رغم صعود الأدوات التقنية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن هذه المنظومة النظامية، رغم أنها لم تُصغ خصيصاً لتنظيم الذكاء الاصطناعي في المهنة القانونية، إلا أنها أرست الأسس التي تجعل من الممكن تطوير إطار قانوني سعودي متكامل لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة. هذا الإطار يتأسس على ثلاث ركائز مترابطة:

1. الضمان النظامي لحماية البيانات وموثوقية الأدلة.
2. التمكين المؤسسي للمكاتب المهنية في تبني التقنية.
3. الضبط الأخلاقي الذي يحافظ على العدالة وحقوق الإنسان.

وهكذا يصبح المطلب الثاني حلقة الوصل بين النصوص القانونية القائمة والرؤية المستقبلية للرسالة، حيث يمهد للانتقال في الفصول اللاحقة إلى تحليل الفجوات النظامية واقتراح التصور التنظيمي الشامل الذي يضمن توظيف الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة بما يخدم العدالة ويصون مبادئها.

المبحث الثاني

تحليل الفجوات في التنظيم الحالي

يمثل هذا المبحث مرحلة تحليلية انتقالية في سياق الرسالة، إذ يأتي بعد استعراض الإطار النظامي العام للمحاماة والأنظمة المكمل له، لينتقل من الوصف إلى النقد والتحليل. فبينما تناول المبحث الأول القواعد النظامية القائمة التي تشكل الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، يركز هذا المبحث على **تحديد الفجوات التشريعية والتنظيمية** التي تُعيق التطبيق العملي لهذه التقنيات داخل البيئة القانونية السعودية، وتحليل آثار هذا النقص على الممارسة المهنية والعادلة.

إن تطور أدوات الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني لم يقابله إلى الآن تحديث تشريعي مواز يُنظّم استخدامها بدقة، مما أدى إلى بقاء بعض الجوانب في منطقة رمادية من حيث المسؤولية القانونية، وضمانات حماية البيانات، وحجية المخرجات التقنية، وحدود الترخيص المهني. هذا القصور لا يعني غياب الإطار النظامي، وإنما محدودية مواكبته للتحول التقني، وهو ما تسعى هذه الرسالة إلى معالجته تنظيمياً.

ويتكون هذا المبحث من مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: قصور النصوص التنظيمية، ويتناول بالدراسة التحليلية مدى ملاءمة النصوص الحالية في نظام المحاماة والأنظمة المكمل لتغطية واقع الممارسات التقنية الحديثة، مع بيان أوجه الغموض التشريعي، وتضارب المفاهيم النظامية التي تثيرها مخرجات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: آثار غياب التنظيم على الممارسة، ويتناول الانعكاسات العملية لهذا القصور على واقع مكاتب المحاماة، من حيث المسؤولية المهنية، والالتزامات النظامية تجاه الموكلين، وجودة الخدمات القانونية المقدمة باستخدام الأنظمة الذكية.

ويهدف هذا المبحث إلى بيان أن التطور التقني تجاوز الإطار القانوني التقليدي، وأن المشرع السعودي – رغم تقدمه في تبني أنظمة مساندة للتحويل الرقمي – لا يزال بحاجة إلى إصدار تنظيمات خاصة تُعنى بتوظيف الذكاء الاصطناعي في المهن العادلة، سواء من حيث الترخيص، أو الرقابة، أو حماية الحقوق. ويمهد هذا المبحث للفصل التالي الذي يناقش المسؤولية القانونية والفقهية للمخرجات الذكية، وصولاً إلى وضع تصور نظامي شامل ينظّم الممارسة القانونية في بيئة الذكاء الاصطناعي بما يتسق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومبادئ العدالة الرقمية.

المطلب الأول

قصور النصوص التنظيمية

تكشف القراءة التحليلية لنظام المحاماة والأنظمة المكمل له عن فجوة واضحة بين التطور التقني في الممارسة القانونية وبين الإطار التشريعي المنظم لها، إذ لا تزال النصوص النظامية السعودية – رغم حداثة بعضها – تتعامل مع مهنة المحاماة بمنطق الممارسة التقليدية التي يُمارس فيها العمل القانوني بصورة يدوية وشخصية. وفي المقابل، أصبحت مكاتب المحاماة الحديثة تعتمد بصورة متزايدة على أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحليل القضايا، وإدارة البيانات، وصياغة العقود، دون أن يكون لذلك أي تنظيم صريح في البنية القانونية القائمة.

أولاً: الصمت التشريعي تجاه التقنيات القانونية

يثير التأمل في البنية الحالية لنظام المحاماة والأنظمة العدلية المرتبطة به مسألة جوهرية تتصل بموضوع هذه الرسالة، وهي أن المشرع السعودي نظم مهنة المحاماة على افتراض أن أدوات العمل القانوني تقليدية بطبيعتها، وأن المحامي يباشر عمله بنفسه وبالوسائل الورقية المعهودة، من غير أن يرد في النصوص النظامية أي تصور لاستخدام أدوات رقمية أو أنظمة ذكية في أداء الأعمال المهنية. هذا الصمت التشريعي لا يظهر فقط في غياب نصوص خاصة بالذكاء الاصطناعي، بل في عدم استحضار فكرة التقنية القانونية بوصفها عنصراً مؤثراً في طبيعة الممارسة ذاتها، رغم أن الواقع المهني في مكاتب المحاماة، خاصة الكبرى منها، تجاوز هذا الافتراض منذ سنوات.

فالنظام حين عرّف المحامي، ورسم نطاق عمله، وحدد التزاماته ومسؤوليته، افترض ضمناً أن الأداة هي الإنسان وحده، وأن وسائل العمل ليست سوى وسائل مادية أو تقليدية مساعدة. أما اليوم، فإن جزءاً معتبراً من نشاط المكتب القانوني يمكن أن يعتمد على أنظمة ذكاء اصطناعي في البحث، وصياغة المسودات، وتحليل النصوص، وإدارة قواعد البيانات، دون أن يكون لهذه الأنشطة أي انعكاس صريح في النصوص المالية أو التأديبية أو المهنية. ويرى إبراهيم العيسى في دراسته حول القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة أن هذا النوع من الصمت التشريعي يؤدي إلى فراغ تنظيمي يجعل تقييم المشروعات التقنية أمراً معلقاً على التفسير والاجتهاد، لا على النص النظامي الصريح.

وقد أشار نايف بن ناشي الغنامي⁷⁰ في رسالته للدكتوراه عن الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي إلى أن المشرع السعودي لم يدخل حتى الآن تعريفاً محدداً للتقنيات الذكية أو للأدوات القانونية الرقمية، وهو ما يجعل من الصعب تحديد مركزها النظامي ومدى حجيبتها في الأعمال المهنية. هذا الغياب في المفهوم النظامي ينعكس على بنية المسؤولية القانونية، إذ يصعب تقرير من يتحمل الخطأ التقني إن وقع الضرر، ما دام النظام لا يعترف بالأداة الذكية ككيان قانوني مستقل ولا كمجرد وسيلة محددة المعالم.

كما تناول عبد الله حمادي⁷¹ ومحمد سعيد خليل⁷² في بحثهما المنشورة في المجالات القانونية مسألة الصمت التشريعي تجاه الذكاء الاصطناعي في الأعمال القانونية، وبيناً أن ترك هذا الموضوع دون تنظيم صريح قد يؤدي إلى تضارب في التفسير بين القضاة وجهات التحقيق، خاصة عندما يتعلق الأمر بإثبات المسؤولية المدنية أو المهنية عن الأفعال الناتجة من أدوات الذكاء الاصطناعي. ومن ثم، فإن غياب النص لا يعني بالضرورة غياب التنظيم، بل يكشف عن تأخر في إدراك المشرع لامتداد الأدوات التقنية داخل الممارسة القانونية اليومية.

ومن جهة أخرى، ترى مرام الربيع⁷³ في دراستها حول المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي أن قصور النصوص في الربط بين المهنة القانونية ونظام حماية البيانات أدى إلى ثغرة تنظيمية مهمة. فالنظام يلزم بمعايير عامة لحماية البيانات، لكنه لم يضع إطاراً خاصاً لمكاتب المحاماة التي تتعامل مع بيانات حساسة جداً تخص موكلها. وهذا يترك المحامي في منطقة نظامية غير واضحة، وبين واجب الحفاظ على السرية المهنية من جهة، والتزام حماية البيانات وفق معايير تقنية دقيقة من جهة أخرى.

وفي السياق نفسه، بيّن مراد محمد غالب قاسم⁷⁴ في دراسته المقارنة عن دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية أن غياب التنظيم في المهن القانونية قد يفتح الباب أمام إساءة استخدام الأدوات التقنية أو تسريب المعلومات الحساسة، نظراً لعدم وجود نصوص تحدد متى يكون الفعل مشروعاً ومتى يتحول إلى مخالفة

الغنامي، نايف بن ناشي. (٢٠٢٤). الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية. رسالة دكتوراه، الجامعة السعودية الإلكترونية.

حمادي، عبد الله. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. مجلة علمية.

خليل، محمد سعيد. (٢٠٢٢). المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. مجلة علمية.

الربيع، مرام. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. رسالة ماجستير.

قاسم، مراد محمد غالب. (٢٠٢٤). دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية: دراسة مقارنة. المجلة العصرية للدراسات القانونية.

عدلية أو جريمة معلوماتية. وهذا يؤكد أن الصمت التشريعي في المهن الحساسة مثل المحاماة يضاعف من خطورة الخطأ التقني لأن مركز الثقة فيها أعلى من غيرها

ومن زاوية أخرى، يلاحظ ياسر محمد عبد السلام رجب⁷⁵ في دراسته المقارنة حول دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي أن التشريعات العربية عمومًا – والسعودية خصوصًا – تأخرت في إدخال مصطلحات مثل النظام الذكي أو الخدمة القانونية الإلكترونية إلى صلب النصوص النظامية، رغم أن بعض التشريعات المقارنة بدأت تضع تعريفات واضحة لتلك المفاهيم وتمنحها إطارًا قانونيًا محددًا. ونتيجة لذلك، تبقى مخرجات الذكاء الاصطناعي القانونية بلا موضع محدد في البناء النظامي السعودي، فلا هي تعامل كأشخاص قانونيين يمكن مساءلتهم، ولا كأدوات قانونية لها ضوابط استخدام منصوص عليها

ويخلص إبراهيم العيسى⁷⁶ في تحليله إلى أن الصمت التشريعي ليس مجرد إغفال، بل هو مؤشر على فجوة بين سرعة التحول الرقمي وبطء تطور التشريعات. ويضيف أن سد هذه الفجوة يتطلب تعديل نظام المحاماة أو لائحته التنفيذية بحيث تُدرج مواد تُنظم استخدام التقنيات القانونية وتحدد ضوابطها المهنية، وهو ما يتفق مع توجه الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي في وثيقتها حول مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي تؤكد ضرورة إصدار تشريعات قطاعية تتناسب مع خصوصية كل مهنة⁷⁷.

ومن خلال هذا التحليل، يتضح أن الصمت التشريعي في نظام المحاماة والأنظمة المكملة له لا يمثل نقصًا في النصوص فحسب، بل يعكس غياب رؤية تنظيمية شاملة للتقنيات القانونية. وهذا الصمت أوجد حالة من التباين بين التطور المهني في مكاتب المحاماة والتطور النظامي، مما يفرض على المشرع السعودي ضرورة إعادة النظر في بنية النظام لتضمين أدوات الممارسة الحديثة وتنظيم الذكاء الاصطناعي كوسيلة مهنية لا يمكن تجاهلها في المستقبل القريب

ثانيًا: غياب التعريف النظامي للذكاء الاصطناعي والأدوات القانونية الذكية

غياب المفهوم النظامي للذكاء الاصطناعي في التشريعات العدلية

حتى الآن لا يوجد في الأنظمة السعودية – بما في ذلك نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية – أي تعريف صريح للذكاء الاصطناعي أو للأدوات القانونية الذكية، رغم أن هذه الأدوات أصبحت جزءًا من بيئة العمل القانوني. يرى نايف بن ناشي الغنامي⁷⁸ أن هذا الغياب المفاهيمي يُحدث خللاً في بناء الأحكام النظامية، لأن التشريع حين لا يُعرّف المفهوم لا يستطيع ضبط تطبيقاته، ولا تمييز استخداماته المشروعة عن غير المشروعة. كما أن عبد الله حمادي يؤكد أن المسؤولية القانونية لا يمكن أن تُبنى على أداة غير معروفة تشريعياً، لأن تحديد نطاق الذمة القانونية أو المهنية يستند أولاً إلى تحديد طبيعة الفاعل، سواء كان شخصاً طبيعياً أو نظاماً ذكياً تابعاً له

غموض التوصيف النظامي للأداة التقنية القانونية

الأنظمة العدلية السعودية تتعامل مع “المستند” و”المحرر” و”الأداة” بمفهوم مادي تقليدي، ولم تُدخل في بنيتها مفاهيم مثل النظام الذكي أو البرنامج القانوني التفاعلي

75 رجب، ياسر محمد عبد السلام. (٢٠٢٣). دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. جامعة القاهرة

العيسى، إبراهيم. (٢٠٢٣). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية وآثارها القانونية.

76 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (٢٠٢٣). وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

78 الغنامي، نايف بن ناشي. (٢٠٢٤). الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية. رسالة دكتوراه، الجامعة السعودية الإلكترونية.

يوضح إبراهيم العيسى⁷⁹ أن هذا الغموض يجعل الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية خارج الإطار التشريعي، فلا هو وسيلة معترف بها رسميًا، ولا هو ممنوع نظامًا، مما يخلق ازدواجية في التفسير بين السماح والسكوت.

وهذا الوضع ينعكس على أعمال المحامين الذين يستخدمون أنظمة تحليل أو كتابة ذكية، إذ يظلون في مواجهة مسؤولية مبهمة عن أفعال نظام لم يحدده التشريع ضمن نطاق المهنة أو خارجها.

غياب التكيف النظامي للمخرجات الذكية

ما تنتجه أنظمة الذكاء الاصطناعي من نصوص قانونية، أو مذكرات، أو عقود، لا يُعدّ من الناحية النظامية "مستندًا" أو "رأيًا قانونيًا" بالمعنى الوارد في الأنظمة العدلية الحالية.

يشير محمد سعيد خليل⁸⁰ إلى أن هذا الغموض يفرغ المخرجات الذكية من القيمة القانونية ما لم يعتمد عليها المحامي بنفسه ويقدمها بصفته الشخصية أمام الجهات القضائية، مما يعيد مركز الثقة إلى الإنسان لا إلى النظام.

ويرى خالد المالكي⁸¹ أن هذا الوضع يخلق تداخلًا بين حجية العمل الذكي وحجية العمل المهني، فالمسؤولية النهائية تظل على المحامي حتى لو كانت المعلومة أو التحليل صادرًا عن النظام الذكي، لأن النظام نفسه بلا أهلية نظامية أو ذمة قانونية.

انعكاس الغياب المفاهيمي على بناء المسؤولية المهنية

نتيجة لعدم وجود تعريف واضح للأدوات الذكية، يصعب تحديد ما إذا كان الخطأ الناتج عن النظام الذكي يعدّ خطأً شخصيًا للمحامي، أم خطأً في الأداة التقنية نفسها.

توضح مرام الربيع⁸² أن الغموض في المفهوم يؤدي إلى اتساع رقعة المسؤولية على نحو قد يُثني المحامين عن استخدام التقنيات الحديثة خوفًا من الوقوع في مساءلات غير منضبطة، وهو ما يعيق التطور المهني والتحول الرقمي في القطاع القانوني.

كما أن ياسر محمد عبد السلام رجب⁸³ يشير في دراسته المقارنة إلى أن الدول التي سبقت في تقنين الذكاء الاصطناعي، مثل الاتحاد الأوروبي والإمارات، بدأت بمرحلة المفاهيم قبل التشريع، فعرفت ماهية النظام الذكي وحدود عمله لتبنى عليها بقية الأحكام القانونية.

الحاجة إلى تضمين تعريف نظامي موحد في التشريعات العدلية

يؤكد عبدالعزيز العلي⁸⁴ أن إدراج تعريف شامل للذكاء الاصطناعي في النظام السعودي لم يعد ترفًا علميًا، بل ضرورة مهنية لحماية العدالة وضبط الممارسة القانونية.

ويدعو إلى صياغة تعريف يتسق مع البيئة السعودية، يربط بين المفهوم التقني والمفهوم الفقهي للنظام، بحيث لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقوم عليها الأنظمة العدلية.

كما تتفق وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن سدايا على أن وضوح المفاهيم هو الخطوة الأولى لحوكمة الاستخدامات التقنية وضمان المسؤولية الأخلاقية للممارسين.

العيسى، إبراهيم. (٢٠٢٣). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية وأثارها القانونية.

خليل، محمد سعيد. (٢٠٢٢). المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. مجلة علمية.

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية.

الربيع، مرام. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. رسالة ماجستير.

رجب، ياسر محمد عبد السلام. (٢٠٢٣). دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. جامعة القاهرة.

العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. بحث علمي منشور.

أثر غياب التعريف على العدالة الرقمية والتحول المهني

بيّنت فاطمة بلال⁸⁵ في دراستها حول العدالة الناجزة أن الأنظمة الرقمية داخل القضاء السعودي تتوسع بوتيرة أسرع من التشريعات التي تنظمها، مما يخلق فجوة بين الواقع القانوني والنص النظامي. غياب التعريف النظامي الدقيق للذكاء الاصطناعي يُبقي المحاكم والمحامين في منطقة تقديرية، تعتمد على اجتهادات فردية بدل أن تُبنى على معايير نظامية واضحة وبالتالي فإن توحيد المفهوم التشريعي للذكاء الاصطناعي والأدوات القانونية الذكية يُعد خطوة أساسية لإرساء العدالة الرقمية وضمان اتساق التنظيم بين القضاء والمهنة القانونية.

ثالثاً: ضعف الترابط بين نظام حماية البيانات والممارسة المهنية:

قصور التنسيق بين النظام العام للمعلومات والممارسة القانونية الخاصة

رغم أن نظام حماية البيانات الشخصية الصادر عام ١٤٤٣ هـ يُعد من أكثر الأنظمة تطوراً في المنطقة من حيث حماية الخصوصية وتنظيم المعالجة الرقمية، إلا أنه لم يُفرد أحكاماً خاصة بالمهن العدلية أو القانونية يوضح خالد المالكي⁸⁶ أن مكاتب المحاماة تتعامل مع بيانات حساسة تشمل العقود، والاعترافات، والمراسلات السرية، ومع ذلك لا يميز النظام بين البيانات التجارية والبيانات القانونية ذات الطبيعة العدلية هذا الخلط بين طبيعة البيانات يُنتج ضعفاً في التطبيق، ويجعل المحامي خاضعاً لنصوص عامة لا تراعي خصوصية المهنة القانونية القائمة على الثقة والسرية المطلقة.

غياب الربط المؤسسي بين وزارة العدل وهيئة حماية البيانات

لم يتضمن النظام آلية تنسيقية بين الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) بصفتها الجهة التنظيمية، ووزارة العدل بصفتها المشرفة على مهنة المحاماة ترى مرام الربيع⁸⁷ أن غياب هذا الربط المؤسسي يؤدي إلى ازدواجية في المسؤوليات الرقابية، ويترك فراغاً تنظيمياً في تحديد الجهة المختصة بحاسبة المخالفات المرتبطة بمعالجة البيانات داخل المكاتب القانونية. وتوصي الباحثة بإنشاء وحدة رقابية مشتركة أو لجنة مهنية متخصصة تتولى مراقبة التزام مكاتب المحاماة بضوابط حماية البيانات وفق طابعها العدلي لا التجاري.

عدم تحديد واجبات المحامي الرقمية في المعالجة التقنية

يشير عبد الله حمادي إلى أن النظام حمل "المتحكم في البيانات" المسؤولية عن الالتزام بالضوابط الفنية والتنظيمية، لكنه لم يحدد مركز المحامي القانوني في هذا السياق: هل يُعد متحكماً بالبيانات أم مجرد مستخدم؟ غياب هذا التوصيف يجعل المسؤولية المهنية للمحامي غير واضحة عند استخدامه أدوات ذكاء اصطناعي لمعالجة بيانات موكله. وفي ظل توسع المكاتب في استخدام المنصات السحابية لتحليل القضايا، تزداد احتمالية وقوع مخالفات غير مقصودة ناتجة عن ضعف فهم الالتزامات النظامية للمعالجة الرقمية.

التحديات التقنية في تطبيق مبدأ السيادة الوطنية للبيانات

شدت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي في دليلها الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات إلى خارج المملكة على ضرورة إجراء تقييم فني وقانوني قبل استخدام أي منصة أجنبية.

بلال، فاطمة. (٢٠٢٣). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة. رسالة ماجستير⁸⁵

المالكي، خالد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية⁸⁶

الربيع، مرام. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. رسالة ماجستير⁸⁷

إلا أن العديد من مكاتب المحاماة تعتمد على أدوات ذكاء اصطناعي عالمية دون وعي كامل بمتطلبات السيادة الرقمية.

ويؤكد إبراهيم العيسى⁸⁸ أن هذا الاستخدام العابر للحدود يشكل خطرًا مباشرًا على العدالة، لأن تسرب البيانات أو معالجتها في أنظمة غير خاضعة للولاية الوطنية يُعد مساسًا بسيادة القضاء السعودي ذاته، وليس مجرد مخالفة مهنية.

انعدام الحماية النظامية للبيانات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي نفسه

تناولت أنظمة حماية البيانات مسألة جمع ومعالجة المعلومات، لكنها لم تتطرق إلى “البيانات المولدة” التي ينتجها الذكاء الاصطناعي من خلال تحليل بيانات الموكلين أو القضايا. يوضح نايف الغنامي أن هذه البيانات الجديدة تكتسب طابعًا قانونيًا خاصًا لأنها قد تحتوي على نتائج تحليلية. أو استنتاجات تؤثر في الموقف القضائي أو التعاقد، ومع ذلك لا يوجد نص يحكم ملكيتها أو سرية تداولها. غياب هذا النوع من الحماية يجعل مكاتب المحاماة معرضة لخطر تسرب التحليلات الذكية أو إساءة استخدامها من قبل أطراف خارجية أو منافسين.

ال فراغ التشريعي في تكيف الانتهاكات المهنية للبيانات

في حال إخلال المحامي بواجب حماية بيانات موكله الرقمية، لا يوجد نص يوضح ما إذا كان الفعل يُعد مخالفة مهنية بموجب نظام المحاماة أو جريمة معلوماتية بموجب نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. يذكر مراد محمد غالب قاسم أن هذا الغموض يولد تضاربًا في التكيف القانوني، فبعض الانتهاكات قد تُعامل كتقصير مهني، بينما تُصنّف في وقائع مشابهة لجرائم معلوماتية، مما يضعف الثقة في اتساق العدالة الرقمية.

ومن ثم، تظهر الحاجة إلى نصوص توحد الإطار التأديبي والجنائي لانتهاكات البيانات القانونية، بحيث تكون العقوبات متناسبة مع خطورة الفعل وطبيعته العدلية.

الحاجة إلى إدماج متطلبات حماية البيانات ضمن لائحة مهنة المحاماة

يؤكد عبدالعزيز العلي⁸⁹ أن تطوير لائحة تنفيذية محدثة لنظام المحاماة هو الطريق الأمثل لسد الفجوة بين المهنة والتقنية.

وينبغي أن تتضمن هذه اللائحة التزامات واضحة تتعلق بحماية البيانات الرقمية، تشمل اشتراط أن تكون المنصات التقنية المستخدمة داخل المكاتب مرخصة وموثوقة وتخضع للرقابة المحلية. كما توصي وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن سدایا بدمج مبدأ “المساءلة التقنية” في المهن ذات الحساسية العالية، وفي مقدمتها المحاماة، لضمان الاستخدام المسؤول للتقنيات الذكية.

رابعًا: الحاجة إلى إدراج فصل خاص في اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة ينظم التقنيات القانونية والذكاء الاصطناعي

”قصور مستوى النظام” ومرونة مستوى اللائحة

نظام المحاماة وُضع في لحظة تاريخية لم تكن التقنيات القانونية جزءًا من بنية المهنة، ولذلك فإن تعديل النظام نفسه يُعد خطوة ثقيلة إجرائيًا وتستغرق زمنًا طويلًا. في المقابل، تتمتع اللائحة التنفيذية بدرجة أعلى من المرونة وإمكان التحديث المستمر وفق تطورات الممارسة.

يشير إبراهيم العيسى في دراسته عن القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة إلى أن البيئة التقنية شديدة التغير تحتاج إلى أدوات تنظيم سريعة الاستجابة، وأن اللائحة التنفيذية

العيسى، إبراهيم. (٢٠٢٣). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية وآثارها القانونية.

العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. بحث علمي منشور.

تمثل الأداة الأنسب لضبط التفاصيل المهنية المتغيرة دون المساس بالبناء النظامي الأعلى. ومن ثم، فإن إدراج فصل خاص في اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة يُعد الخيار الأكثر توازنًا بين الحاجة إلى التنظيم وعدم إقتال كاهل النظام بتعديلات متكررة.

سدّ الفجوة بين النص التقليدي والممارسة الرقمية داخل مكاتب المحاماة

الممارسة الواقعية في عدد من مكاتب المحاماة الكبرى والمتوسطة في المملكة كشفت عن اعتماد متزايد على أنظمة إدارة القضايا الإلكترونية، ومنصات البحث النظامي الذكية، والأدوات المعتمدة على نماذج اللغة في صياغة العقود والمذكرات. هذه الممارسة تجري اليوم في ظل فراغ تنظيمي كامل من حيث ضوابط الاعتماد، ومعايير الأمان، وحدود المسؤولية.

تؤكد فاطمة بلال⁹⁰ في دراستها عن العدالة الناجزة أن التحول الرقمي في قطاع القضاء لا يمكن أن ينجح بصورة متوازنة ما لم يُواكبه تحول منظم في أدوات المحاماة، وأن استمرار المكاتب في استخدام التقنية خارج أي إطار تفصيلي مكتوب يعرّض المنظومة العدلية لمخاطر متعلقة بجودة الخدمة، وتفاوت المعايير المهنية، وتضارب الممارسات بين مكتب وآخر.

الفصل المقترح في اللائحة يمكن أن يكون الجسر الذي يربط بين النص التقليدي والممارسة الرقمية، من خلال تحويل العرف التقني الجاري في المكاتب إلى معايير مكتوبة يمكن الرجوع إليها ومحاسبة الممارسين على أساسها.

تنظيم العلاقة بين المحامي ومزوّد التقنيات القانونية

في الواقع المهني الحالي، تتعامل مكاتب المحاماة مع عدد من مزوّد التقنيات، سواء في الداخل أو الخارج، لتوفير خدمات مثل إدارة المستندات، والتحليل القانوني، والتراسل الآمن. هذه العلاقة التعاقدية تظل خارج أي إطار مهني محدد، إذ لا توجد معايير تلزم المحامي بالتحقق من مستوى أمان المنصة، أو موقع تخزين البيانات، أو مدى امتثالها للأنظمة السعودية.

يوضح نايف بن ناشي الغنامي⁹¹ في رسالته للدكتوراه أن ترك العلاقة بين المحامي ومزوّد التقنية دون ضوابط مهنية يُضعف من أثر الأنظمة، كحماية البيانات ومكافحة الجرائم المعلوماتية، لأن المحامي قد يتعامل بحسن نية مع منصة أجنبية لا تخضع لأي التزام وطني بحماية الخصوصية. لذلك، يمكن للفصل المقترح أن يضع قواعد صريحة تفرض على مكاتب المحاماة التحقق من المنصات المستخدمة، وأن ينص على وجوب أن تكون أي منصة يُدخل فيها المحامي بيانات موكله مرخصة، أو على الأقل مستوفية لاشتراطات معينة تُحدّد من وزارة العدل بالتنسيق مع سدايا.

تأطير المسؤولية المهنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي

إحدى أهم الإشكالات التي أبرزها خالد المالكي ومرام الربيع في أبحاثهما عن المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي هي غياب “نموذج معياري” يُحتكم إليه عند تقدير خطأ المحامي في استخدام الأنظمة الذكية. فالمسؤولية اليوم تُبنى على مبدأ العناية المهنية المعتادة، لكن هذه العناية لم تُعرّف في سياق التقنية: هل يلتزم المحامي بالتحقق من كود النظام؟ أم يكفي أن يتأكد من موثوقية مصدره؟ أم يُفترض عليه تجريب النتائج وتدقيقها قبل الاعتماد عليها؟

الفصل المقترح في اللائحة يمكن أن يضع قواعد مهنية تفصيلية، مثل:

- التزام المحامي بعدم الاعتماد الكلي على مخرجات النظام دون مراجعة بشرية
- واجب توثيق الخطوات التقنية عند الاستعانة بنظام ذكي في أعمال لها أثر عدلي مباشر

بلال، فاطمة. (٢٠٢٣). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة. رسالة ماجستير⁹⁰

الغنامي، نايف بن ناشي. (٢٠٢٤). الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية. رسالة دكتوراه، الجامعة السعودية الإلكترونية.

- اعتبار الإخلال بضوابط استخدام التقنية صورة من صور الإهمال المهني الجسيم متى ترتب عليه ضرر للموكل.
- بهذا التأطير تصبح المسؤولية المهنية رقمية ومحددة، ولا تبقى مجرد اجتهاد قضائي متفرق من حالة إلى أخرى.

دمج مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في أخلاقيات مهنة المحاماة

وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن سدايا وضعت إطاراً قيمياً عامّاً لاستخدام التقنية، لكنها لم تُترجم حتى الآن إلى التزامات مهنية محددة داخل قطاع المحاماة. في المقابل، مهنة المحاماة في جوهرها مهنة أخلاقية، تقوم على الأمانة والسرية والاستقلالية.

يلحظ ياسر محمد عبد السلام رجب⁹² في دراسته عن تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي أن الانتقال من النص الأخلاقي العام إلى القاعدة المهنية الملزمة هو ما يمنح الأخلاقيات قوة حقيقية في الواقع. ومن هذا المنطلق، فإن أفراد فصل في اللائحة التنفيذية يدمج مبادئ العدالة، والشفافية، وعدم التمييز، وحماية الخصوصية في سلوك المحامي التقني، سيحوّل هذه المبادئ من شعارات عامة إلى التزامات يمكن مساءلة المحامي عن الإخلال بها.

ويمكن أن يتضمن هذا الفصل إلزام المكاتب بوضع سياسات داخلية مكتوبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وتدريب المحامين والمتدربين على التعامل المسؤول مع الأنظمة الذكية، وتوثيق أي حالات إخلال أو مخاطر تقنية للتعامل معها تأديبياً.

استيعاب التحول العدلي الرقمي وضبطه من داخل المهنة نفسها

تؤكد فاطمة بلال في دراستها حول العدالة الناجزة أن وزارة العدل قطعت شوطاً كبيراً في بناء منظومة القضاء الإلكتروني، لكن مهنة المحاماة لم تواكب هذا التحول من حيث البناء التنظيمي الداخلي. فالمحامي اليوم يعمل في بيئة رقمية بالكامل تقريباً، من القيد في الدعاوى وحتى حضور الجلسات عن بُعد، دون أن يجد في لائحته التنفيذية ما ينظم دوره التقني أو يحميه من تبعات الأخطاء الرقمية.

إدراج فصل خاص في اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة لن يكون مجرد إضافة شكلية، بل هو خطوة تعكس اعترافاً رسمياً بأن المهنة دخلت مرحلة جديدة هي مرحلة "المحاماة الرقمية"، وأن هذه المرحلة تحتاج إلى مدونة تنظيمية خاصة بها تحت مظلة النظام القائم، تمهيداً لأي تطوير نظامي مستقبلي.

تهيئة الأرضية التنظيمية للتصور المقترح في الفصول اللاحقة

من منظور منهجي مرتبط بالرسالة نفسها، فإن اقتراح فصل في اللائحة التنفيذية يمثل خطوة وسيطة بين الإطار النظامي العام الذي عُرض في المبحث الأول، والتصور التنظيمي التفصيلي الذي سيُعرض في الفصل الخامس.

هذا الفصل المقترح هو الأداة الواقعية التي يمكن أن تُنفَّذ من خلالها توصيات الرسالة على المدى القريب، دون انتظار تعديل نظامي شامل. ولذلك، فإن التحليل العميق لفكرة إدراج هذا الفصل يدخل في صميم هدف الرسالة، لأنه يقدّم تصوراً عملياً لكيفية ترجمة النتائج العلمية إلى آليات تنظيمية قابلة للتطبيق داخل مكاتب المحاماة وفي إطار المنظومة العدلية السعودية.

خامساً: غياب الإطار الرقابي المهني لاستخدام التقنية في مكاتب المحاماة

إلى جانب القصور التشريعي في النصوص، يبرز وجه آخر من أوجه الضعف في تنظيم توظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، يتمثل في غياب إطار رقابي مهني واضح يضبط استخدام هذه التقنيات داخل الممارسة اليومية للمحامي. فالنظام السعودي يشتمل على قواعد تأديبية وأحكام عامة تتعلق بمساءلة المحامي عن

رجب، ياسر محمد عبد السلام. (٢٠٢٣). دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. جامعة القاهرة 92

الإخلال بواجباته، لكنه لا يقدّم حتى الآن نموذجًا رقابيًا متخصصًا يتعامل مع المخاطر المهنية المرتبطة بالتقنية القانونية والأنظمة الذكية.

فمسؤولية المحامي التأديبية اليوم تقوم في غالبيتها على مفاهيم تقليدية، مثل الإخلال بواجب الأمانة، أو مخالفة أحكام النظام، أو الإضرار بالمصلحة المشروعة للموكل. غير أن هذه المفاهيم لم تُعاد صياغتها في ضوء الواقع الرقمي الجديد الذي أصبحت فيه الأخطاء التقنية، أو سوء اختيار المنصات الذكية، أو ضعف تأمين البيانات، من أبرز ما يهدد مصلحة الموكل وسمعة المهنة. ويلاحظ خالد المالكي في دراسته عن المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي أن البناء التأديبي في المهن القانونية لم يواكب بعد التطور التقني، وأن جزءًا كبيرًا من الأفعال الضارة التي تنشأ عن استخدام الأنظمة الذكية لا يجد وصفًا مهنيًا واضحًا يبرر المساءلة أو يحدد درجتها وخطورتها.

كما أن مهنة المحاماة في المملكة، على خلاف بعض التجارب المقارنة، ما زالت تفتقر إلى كيان مهني رقابي متخصص في الجانب التقني، يتابع أنماط استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المكاتب، ويضع أدلة إرشادية ملزمة، ويراقب التزام الممارسين بها. فالمجالس التأديبية والجهات القضائية المعنية بمساءلة المحامين تتعامل مع المخالفات بحسب ما يعرض عليها من وقائع، ومن دون أن تستند إلى معايير تقنية أو مهنية سابقة التعريف تحكم ما إذا كان استخدام نظام معين يُعد مقبولًا مهنيًا أم لا. وهذا ما حذرت منه فاطمة بلال في دراستها عن العدالة الناجزة، حين أشارت إلى أن التحول الرقمي إذا لم تصحبه رقابة مهنية واعية، قد يؤدي إلى تفاوت كبير في جودة الخدمات القانونية، بل وإلى تعميق الفجوة بين المكاتب القادرة على إدارة التقنية والمكاتب التي تستخدمها بصورة عشوائية أو غير آمنة.

ويشير ياسر محمد عبد السلام رجب⁹³ في دراسته المقارنة حول دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي إلى أن الاقتصاد على النصوص العامة، دون إنشاء آليات مهنية للحوكمة، يجعل المنظومة الأخلاقية للتقنية مجرد إعلان نوايا لا ينفذ إلى سلوك الممارسين اليومي. ويطبّق هذا التحليل على مهنة المحاماة في السعودية؛ إذ صدرت وثائق وطنية متقدمة عن سدايا تتعلق بمبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات، لكنها لم تُترجم إلى لوائح مهنية داخلية تلزم مكاتب المحاماة بتبني سياسات واضحة لاستخدام الأنظمة الذكية، أو بإنشاء سجلات تقنية للأنظمة المستخدمة، أو إخضاع هذه الأنظمة لتدقيق دوري من جهة مختصة.

من جانب آخر، يبين إبراهيم العيسى⁹⁴ في دراسته عن القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي أن ترك مساحة واسعة لتقدير المحامي في اختيار أدواته التقنية، من دون معايير رقابية مهنية، قد يؤدي إلى تفاوت كبير في درجة حماية حقوق الموكليين. فمكتب يعتمد على أنظمة مؤمنة خاضعة لرقابة وطنية سيختلف في مستوى الأمان والمهنية عن مكتب آخر يستخدم منصات مجانية أو تجارية غير خاضعة لأي تدقيق أو ترخيص. ومع غياب إطار رقابي مهني، يصعب على الموكليين، بل وعلى الجهات القضائية نفسها، تقييم مدى التزام المكتب بالمعايير التقنية الملائمة، مما يضعف الشفافية في سوق الخدمات القانونية.

ويطرح نايف بن ناشي الغنامي⁹⁵ في هذا السياق فكرة الإطار الرقابي المهني بوصفه خطوة مكملة للتنظيم التشريعي؛ إذ يرى أن الاكتفاء بنصوص عامة في نظام المحاماة أو في الأنظمة المكملة لا يكفي لضبط الممارسة، ما لم تُنشأ داخل المهنة نفسها آليات رقابية ولجان متخصصة قادرة على تقييم استخدام التقنية وفق معايير مهنية واضحة. ويمكن لهذا الإطار أن يتجسد في مدونة مهنية رقمية تصدر عن وزارة العدل أو هيئة المحامين

رجب، ياسر محمد عبد السلام. (٢٠٢٣). دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. جامعة القاهرة 93.

العيسى، إبراهيم. (٢٠٢٣). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية وآثارها القانونية. 94.

الغنامي، نايف بن ناشي. (٢٠٢٤). الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية. رسالة دكتوراه، الجامعة 95. السعودية الإلكترونية.

السعوديين، تنص على ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي، ومعايير اختيار المنصات، وواجب توثيق الإجراءات التقنية، وآليات التحقيق في أي إخلال يرتبط بإساءة استخدام هذه الأدوات.

بهذا المعنى، فإن غياب الإطار الرقابي المهني في مجال التقنية القانونية لا يُعد مجرد نقص تنظيمي ثانوي، بل هو عنصر أساسي يفسر جزءاً من القصور في حماية الثقة العامة في المهنة، وفي ضمان انسجام استخدام الذكاء الاصطناعي مع رسالة العدالة. ومن ثم، فإن معالجة هذا النقص تُعد ركناً مهماً من أركان التصور التنظيمي الذي تهدف هذه الرسالة إلى بنائه، بحيث لا يقتصر الإصلاح على تعديل النصوص أو إضافة تعريفات، بل يمتد إلى إنشاء منظومة رقابية مهنية قادرة على مواكبة سرعة التطور التقني، وضمان ألا تتحول أدوات الذكاء الاصطناعي من وسيلة لتطوير الخدمة القانونية إلى مصدر تهديد لحقوق المتقاضين وكرامة المهنة.

المطلب الثاني

آثار غياب التنظيم على الممارسة

كشف الواقع المهني في مكاتب المحاماة السعودية عن أن استخدام التقنيات الذكية سبق بكثير تطور النصوص التنظيمية. فالأنظمة تتعامل مع مهنة المحاماة كما لو كانت ما زالت تُمارس في بيئة ورقية تقليدية، بينما الممارسة الفعلية انتقلت إلى بيئة رقمية تعتمد على منصات إلكترونية، وأدوات بحث قانوني ذكية، وأنظمة إدارة قضايا، ونماذج تحليل وصياغة قائمة على الذكاء الاصطناعي. هذا التباين بين النص والواقع لم يبقَ مسألة نظرية، بل ألقى بظلاله مباشرة على المسؤولية المهنية، وعلى علاقة المحامي بموكله، وعلى جودة الخدمة القانونية ذاتها.

أولاً: اضطراب حدود المسؤولية المهنية في ظل الأدوات الذكية

غياب تنظيم صريح لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة يجعل تقدير المسؤولية المهنية للمحامي مسألة شديدة التعقيد. ففي الممارسة الواقعية، أصبح من المعتاد أن يعتمد بعض المحامين على أنظمة ذكية لاقتراح الصياغات، أو تلخيص المستندات، أو تحليل الأنظمة واللوائح. غير أن النظام لم يبين متى يكون هذا الاعتماد مشروعاً، ولا متى يتحول إلى تقصير مهني.

محمد شحادة إسماعيل⁹⁶ يبين في دراسته حول تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية أن هذه الأدوات إذا استخدمت دون مراجعة وتدقيق بشري تحول المحامي من صاحب اجتهاد مستقل إلى "ممرّر" لمخرجات تقنية، ما يضعف مبرر مسؤوليته المهنية من جهة، ويُربك معايير محاسبته من جهة أخرى. فإذا أخطأ النظام في تكييف واقعة أو فهم نص، فمن المسؤول: المحامي الذي وثق في الأداة، أم مزود التقنية، أم لا أحد لأن النصوص سكنت عن الموضوع أصلاً؟

هذا الاضطراب في مركز المسؤولية ينعكس على ثقة الموكل نفسه؛ إذ قد يجد نفسه أمام ضرر حقيقي نتيجة استخدام أداة تقنية لم يخطر بباله أنها هي التي تولت الجزء الأكبر من العمل المهني، في حين أن النظام لم يكفل له حقاً واضحاً في الاعتراض على طريقة استخدام هذه الأدوات أو مساءلة المحامي عنها بطريقة خاصة.

ثانياً: هشاشة حماية مصلحة الموكل في ظل المعالجة التقنية للبيانات

مكاتب المحاماة اليوم لا تتعامل مع مستندات ورقية فقط، بل مع قواعد بيانات كاملة تتضمن تفاصيل شخصية ومالية وتجارية وقضائية عن موكلها، وغالباً ما تُرفع هذه البيانات إلى أنظمة سحابية أو منصات ذكاء اصطناعي لغرض التحليل أو الإدارة أو الصياغة.

إسماعيل، محمد شحادة. (٢٠٢٣). تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية 96

سلسلة المعرفة القانونية في دراستها عن الذكاء الاصطناعي والقانون تشير إلى أن أخطر ما يهدد المهن القانونية في البيئة الرقمية هو تآكل مركز "الموثوقية المطلقة" الذي تتمتع به مكاتب المحاماة، إذا لم تُضبط طرق تعاملها مع البيانات. ففي ظل غياب قواعد مهنية خاصة بالمعالجة التقنية داخل المكاتب، قد يختار محامٍ منصة رخيصة أو مجانية لإدارة ملفات القضايا دون وعي كافٍ بمستوى أمانها، مما يفتح الباب أمام تسرب معلومات حساسة أو الاطلاع عليها من جهات أجنبية.

ومع أن نظام حماية البيانات الشخصية يوفر حماية عامة، إلا أن غياب ربط مباشر بين هذا النظام وبين تنظيم مهنة المحاماة يترك الموكل دون آلية واضحة لمساءلة المحامي عن اختياره التقني في حال إهماله أو سوء تقديره للأداة المستخدمة. وهنا لا يعود الخطر نظرياً، بل يمس مباشرة جوهر الثقة بين الموكل ومحاميه، والتي تقوم تقليدياً على افتراض أن مكتب المحامي هو أكثر الأماكن أماناً لأسرار الإنسان وبياناته.

ثالثاً: تفاوت حاد في جودة الخدمات القانونية بين المكاتب

الفراغ التنظيمي في مجال الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة أدى عملياً إلى خلق بيئة تنافسية غير متوازنة. فبعض المكاتب استثمرت في أدوات ذكية متقدمة، ووضعت لها سياسات داخلية، واعتمدت فرقاً قانونية قادرة على التمييز بين المخرجات التقنية المقبولة وتلك التي تحتاج إلى مراجعة عميقة، بينما لجأت مكاتب أخرى إلى استعمال أدوات مجانية أو بدائية، أو امتنعت عن استخدام التقنية تماماً خوفاً من المسؤولية أو الجهل بضوابطها.

مجلة العدالة في بحثها حول المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي تشير إلى أن غياب المعايير المهنية التقنية يؤدي إلى "فوضى في الجودة" داخل السوق القانوني؛ فموكلان في قضيتين متشابهتين قد يحصلان على مستوى مختلف جذرياً من الخدمة لمجرد اختلاف سياسة المكتب تجاه التقنية، لا لاختلاف في الكفاءة العلمية للمحامين مصطفى الأسبوطي⁹⁷، في بحثه عن حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يلفت النظر إلى أن المكاتب التي تحسن توظيف التقنية ضمن ضوابط منهجية تحقق جودة أعلى وسرعة أكبر في الإنجاز، لكن في غياب تنظيم مهني، قد تُتهم هذه المكاتب بالتفريط في السرية أو الاعتماد المفرط على الآلات، في حين لا يُحاسب من يستخدم التقنية بشكل عشوائي أو غير آمن. هذا التناقض يضعف فكرة المنافسة العادلة، ويجعل تطور الجودة مرتبطاً بجهد كل مكتب لا بإطار عام يضمن حدّاً أدنى من الممارسة التقنية المسؤولة.

رابعاً: تضارب في الممارسة بين القضاء والمكاتب بسبب غياب قواعد واضحة للأدلة الذكية

المحاكم السعودية تشهد توسعاً مستمراً في الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية ومنصات التقاضي، لكن هذا التطور لم يُرافقه تنظيم تفصيلي لمكانة المذكرات أو التقارير أو الملخصات التي تنتج عن أنظمة الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة.

مجلة الشريعة والقانون⁹⁸ في دراستها عن الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي تؤكد أن القاضي أصبح يتلقى اليوم مذكرات قد أعدت جزئياً أو كلياً بمساعدة أدوات ذكية، دون أن يكون ملزماً بمعيار محدد في تقييمها: هل يُعطيها ذات الوزن الذي يعطيه للمذكرة التقليدية؟ هل يطالب المحامي بالإفصاح عن طريقة إعدادها؟ هل يحق له التشكيك في دقتها بسبب مصدرها التقني؟

في ظل غياب تنظيم خاص، يصبح تعامل القضاة مع هذه المخرجات رهيباً للاجتهاد الفردي؛ فبعضهم يتوجس من الاعتماد على نصوص معدة بواسطة أنظمة ذكية، فيتشدد في تقدير حجيتها، بينما قد يقبل آخر بها ما دامت صادرة عن محامٍ مرخص. هذا التضارب ينعكس مباشرة على مكاتب المحاماة؛ إذ تجد نفسها أمام بيئة قضائية غير متجانسة في استقبال الأدوات الحديثة، مما يجعل الاستثمار في الذكاء الاصطناعي مخاطرة مهنية غير محسوبة في بعض الأحيان.

97. الأسبوطي، مصطفى. (٢٠٢٠). حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي. مجلة الباحث العربي.

98. مجلة الشريعة والقانون. (٢٠٢٢). الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي.

خامساً: تشجيع الممارسات غير الرسمية والالتفاف على غياب التنظيم

حين لا يضع المشرع إطاراً واضحاً لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المهنة، تتولد تلقائياً ممارسات غير رسمية تحاول ملء الفراغ. ففي الواقع العملي، قد يلجأ بعض المحامين إلى استخدام أدوات خارجية غير مصرّح بها، أو إلى تفويض جزء من العمل القانوني إلى أنظمة آلية دون إخبار الموكل بذلك، أو إلى الاعتماد على قوالب معدة تقنياً وإعادة تمريرها دون مراجعة كافية.

دراسة “الذكاء الاصطناعي والآثار القانونية المترتبة عن استخدامه” المنشورة في إحدى المجلات العلمية تبين أن غياب التنظيم لا يؤدي إلى توقف استخدام التقنية، بل إلى استخدامها في “ظل المنطقة الرمادية”، حيث لا توجد رقابة واضحة ولا شفافية كافية. وفي هذه البيئة، يصبح من الصعب على الموكل، بل وعلى الجهات الرقابية، الكشف عن مدى التزام المكتب بمعايير مهنية سليمة في توظيف الذكاء الاصطناعي. هذه الممارسات غير الرسمية قد تتسع مع الوقت لتشكّل عرقاً تقنياً غير مكتوب داخل المهنة، وهو أمر بالغ الخطورة؛ لأن الأعراف التي تتكون بعيداً عن عين التنظيم والرقابة قد تكرّس أنماطاً من السلوك لا تتسجم مع رسالة العدالة، مثل تغليب السرعة على الجودة، أو التضحية بسرية البيانات في مقابل تقليل التكلفة.

سادساً: إضعاف ثقة المتعاملين في التحول العدلي الرقمي

أحد أهم أهداف التحول الرقمي في العدالة هو تعزيز ثقة الأفراد في أن البيئة الإلكترونية لا تقل أماناً وكفاءة عن البيئة التقليدية، بل قد تتفوق عليها. غير أن غياب تنظيم واضح لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة يهدد هذا الهدف من الداخل. فإذا ارتبط في ذهن المتقاضين أن التقنية تعني خطراً على سرية بياناتهم، أو عدم وضوح المسؤولية عند وقوع الخطأ، أو تفاوتاً حاداً في جودة الخدمة، فإن صورة العدالة الرقمية نفسها تصبح موضع تساؤل ونفور.

دراسات مختلفة منشورة في مجلة العدالة ومجلات قانونية أخرى حول المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي تشير إلى أن ثقة الجمهور في المهن القانونية ترتبط بوضوح معايير العمل أكثر مما ترتبط بتقنيات العمل ذاتها. فالإنسان لا يخشى الأداة بقدر ما يخشى غياب من يضبط استخدامها ويقف مسؤولاً عنها. وفي ظل غياب تنظيم مخصوص، يغدو حضور الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة عنصراً مثيراً للقلق، لا عاملاً معززاً للثقة.

وفي المحصلة، يتبين أن آثار غياب التنظيم لا تتوقف عند حدود النظرية، بل تمتد إلى قلب الممارسة المهنية اليومية: فترتكب معايير المسؤولية، وتضعف حماية الموكل، وتخلق تفاوتاً كبيراً في جودة الخدمات، وتحدث تضارباً في تعامل القضاء مع المخرجات الذكية، وتشجع ممارسات غير رسمية قد تضر بالعدالة، وتؤثر في ثقة المجتمع بالتحول الرقمي العدلي. وهذه النتائج مجتمعة تبرر الحاجة الملحة إلى إطار نظامي ومهني واضح ينظم توظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، وهو ما تسعى إليه هذه الرسالة في فصولها اللاحقة من خلال تصور تنظيمي متكامل يستجيب لهذه التحديات.

الخلاصة العامة للمبحث الثاني

تحليل الفجوات في التنظيم الحالي

من خلال التحليل المتعمق لنصوص نظام المحاماة والأنظمة المكملة له، وما استتبع ذلك من دراسة واقع الممارسة في مكاتب المحاماة السعودية، يتضح أن المنظومة النظامية الحالية ما زالت تُدار بعقلية ما قبل التحول الرقمي، في حين أن الممارسة المهنية تخطت هذا الإطار ودخلت مرحلة جديدة قائمة على الأدوات الذكية، والمنصات الرقمية، والتحليل التقني للمعلومات القانونية. هذا التباين بين النص والممارسة يمثل جوهر الفجوة التنظيمية التي يعالجها هذا المبحث.

ففي **المطلب الأول** تبين أن النظام السعودي، رغم صلابته في تنظيم الجوانب التقليدية للمهنة، لم يُواكب التطور التقني من حيث النصوص والمفاهيم. فالنظام ما زال ينظر إلى المحامي كفاعل بشري محض، ويفترض أن

أدواته مادية تقليدية، دون أن يُدخل أي تعريف أو تنظيم للأدوات الذكية التي أصبحت اليوم عنصرًا جوهريًا في العمل القانوني. وقد أدى هذا الصمت التشريعي إلى بروز غموض مفاهيمي واسع، تمثل في عدم وضوح طبيعة “النظام الذكي” في الممارسة المهنية، ومركزه القانوني، ومسؤوليته عند وقوع الخطأ، فضلاً عن غياب الربط المؤسسي بين الأنظمة ذات العلاقة مثل نظام حماية البيانات، ونظام الجرائم المعلوماتية، ونظام المعاملات المدنية، بما يضمن تكاملها في تنظيم الذكاء الاصطناعي المهني. هذا الصمت جعل الواقع يتجاوز النص، فالمحامي أصبح يستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي في التحليل والبحث والصياغة، بينما يظل النظام غافلاً عن ضبط هذا الاستخدام أو توجيهه.

أما **المطلب الثاني** فقد كشف عن الأثر العملي المباشر لهذا القصور على الممارسة اليومية في مكاتب المحاماة. فقد أدى غياب التنظيم إلى اضطراب معايير المسؤولية المهنية؛ إذ لم يعد من الواضح متى يكون الخطأ ناتجاً عن إهمال بشري ومتى يكون نتيجة خلل تقني، ومن يتحمل تبعاته النظامية. كما انعكس هذا القصور على حماية الموكلين وبياناتهم في ظل توسع المعالجة الرقمية دون ضوابط مهنية واضحة، مما أضعف مركز الثقة بين الموكل ومكتبه القانوني. وتجلّى الأثر كذلك في تفاوت جودة الخدمات القانونية بين المكاتب تبعاً لمدى وعيها بالتقنيات أو حذرهما منها، وفي تضارب تعامل الجهات القضائية مع المخرجات الذكية بسبب غياب إطار يحدد حجيتها وموقعها في الإثبات. ونتيجة لذلك، برزت ممارسات غير رسمية في توظيف التقنية خارج أي رقابة أو شفافية، وأثر ذلك سلباً في صورة العدالة الرقمية وثقة المتعاملين بها.

ويُستخلص من هذا المبحث أن الفجوة التنظيمية ليست مجرد قصور في النصوص، بل هي ظاهرة مركبة ذات أبعاد تشريعية ومؤسسية ومهنية. فهي تجمع بين صمت النظام، وغموض المفاهيم، وتعدد المرجعيات، وغياب الرقابة المتخصصة، وتراخي الأطر الأخلاقية في ضبط الممارسة التقنية. وهذه العوامل مجتمعة جعلت مهنة المحاماة تمارس التحول التقني بلا مظلة نظامية واضحة، ما يعرضها لمخاطر قانونية ومهنية، ويقوّض مبادئ الثقة والعدالة التي تقوم عليها المهنة.

ومن ثمّ، فإن تجاوز هذه الفجوة يتطلب رؤية إصلاحية متكاملة تجمع بين تعديل النصوص، وتطوير اللوائح التنفيذية، وإنشاء أطر رقابية مهنية، وتبني تعريفات دقيقة للتقنيات القانونية ومخرجات الذكاء الاصطناعي، وصولاً إلى بناء بيئة تشريعية ومؤسسية قادرة على استيعاب الممارسة الرقمية الحديثة. وهذا ما تمهّد له هذه النتائج لتكون قاعدة للفصلين اللاحقين، اللذين يتناولان التكيف النظامي والفقه للمخرجات الذكية من جهة، والتصور التنظيمي المقترح من جهة أخرى، بما يضمن الانتقال من مرحلة “القصور التشريعي” إلى مرحلة “التنظيم الواعي للتحول التقني” في مهنة المحاماة.

خاتمة الفصل الأول

نحو تحديث الإطار النظامي لمهنة المحاماة في ظل الذكاء الاصطناعي

يُظهر التحليل الذي تضمنه هذا الفصل أن الإطار النظامي لمهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية يقف اليوم على مفترق طرق بين الماضي الورقي والمستقبل الرقمي. فالنظام الذي وُضع في بدايات القرن الحالي استطاع أن يرسخ الأسس القانونية التقليدية للمهنة من حيث الترخيص، والممارسة، والمسؤولية، لكنه لم يُبَنّ على تصورٍ يستوعب التحول التقني والذكاء الاصطناعي الذي أصبح عنصراً حتمياً في بيئة العدالة الحديثة. ومن ثم، برزت فجوة واضحة بين النصوص النظامية الثابتة والممارسات المهنية المتطورة التي تعتمد على أدوات رقمية وأنظمة ذكية في التحليل والصياغة وإدارة القضايا.

لقد تناول هذا الفصل في مبحثه الأول الأطر النظامية التي تحكم مهنة المحاماة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في المملكة، مبيّناً أن الأنظمة ذات العلاقة – حماية البيانات، والإثبات، والمعاملات المدنية، والإجراءات الجزائية، والتعاملات الإلكترونية – قد وفّرت أساساً عاماً للتحول العدلي الرقمي، لكنها لم تضع بعد أحكاماً تفصيلية تضبط العلاقة بين المحامي والتقنية الذكية، ولا تحدد حدود استخدام الأدوات الرقمية في الممارسة القانونية.

وفي المقابل، أظهر المبحث الثاني أن هذا القصور التشريعي لم يظل حبيس النصوص، بل انعكس عملياً على مكاتب المحاماة من حيث تضارب المسؤوليات، وتفاوت جودة الخدمة، وضعف الحماية القانونية للبيانات، وتراجع مستوى الثقة في المخرجات التقنية داخل بيئة العدالة

ويخلص هذا الفصل إلى أن مهنة المحاماة في المملكة تسير حالياً في مرحلة انتقالية دقيقة؛ فهي تستفيد من التحول الرقمي الذي تقوده الدولة ضمن رؤية ٢٠٣٠، لكنها تفتقر إلى تنظيم مهني دقيق يضمن أن يكون هذا التحول منضبطاً بالقواعد القانونية والأخلاقية للمهنة. فالنظام الحالي وإن كان متيناً في ضبط السلوك المهني، إلا أنه بحاجة إلى تحديثات جوهرية تعيد صياغة مفاهيم الممارسة لتستوعب أدوات الذكاء الاصطناعي بوصفها امتداداً لا بديلاً عن الاجتهاد البشري

إن ما تم استعراضه في هذا الفصل يمهد للانتقال إلى الفصل الثاني الذي يتناول التكيف القانوني والفقه للمخرجات الذكية والمسؤولية النظامية المترتبة عليها، وهو امتداد طبيعي للتحليل السابق؛ إذ يهدف إلى بيان كيف يمكن للمفاهيم الفقهية والنظامية التقليدية أن تتفاعل مع واقع جديد تتشارك فيه الأنظمة الذكية مع المحامين في إنتاج العمل القانوني، وكيف يمكن للمشروع أن يضع قواعد تضمن بقاء الذكاء الاصطناعي في دائرة المساعدة المشروعة، لا في موضع المنافسة أو الإحلال، وبذلك يكتمل بناء الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات مكاتب المحاماة بصورة تحفظ للمهنة أصالتها، وتحقق في الوقت ذاته متطلبات العدالة الرقمية الحديثة

قائمة المراجع:

أولاً: الأنظمة واللوائح الرسمية

- الرياض: هيئة الخبراء نظام المحاماة. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٢٢هـ)
- الرياض: هيئة الخبراء نظام الإجراءات الجزائية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٢٨هـ)
- الرياض: هيئة الخبراء نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٢٨هـ)
- الرياض: هيئة الخبراء نظام حماية البيانات الشخصية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٣هـ)
- الرياض: هيئة الخبراء نظام الإثبات. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٣هـ)
- الرياض: هيئة الخبراء نظام المعاملات المدنية. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٥هـ)
- الرياض: وزارة العدل. اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة. وزارة العدل. (١٤٤١هـ)

ثانياً: الوثائق والتقارير الرسمية

- وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. (2023). الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). الرياض: سدايا
- الدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات. (2023). الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). الرياض: سدايا. الشخصية إلى خارج المملكة

ثالثاً: الكتب والدراسات القانونية

- القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية. (2023). العيسى، إبراهيم. بحث علمي منشور. السعودية وآثارها القانونية
- (5) سلسلة منشورات المعرفة القانونية، المجلد الذكاء الاصطناعي والقانون. (2022). سلسلة المعرفة القانونية

رابعاً: الأبحاث المحكمة

- مجلة البحوث .المسؤولية المدنية عن فعل النكاء الاصطناعي في النظام السعودي . (2024). المالكي، خالد (15) الفقهية والقانونية، العدد (8) مجلة علمية قانونية، المجلد .المسؤولية المدنية عن أفعال النكاء الاصطناعي . (2022). حمادي، عبد الله (8) مجلة علمية قانونية، المجلد .المسؤولية القانونية عن أفعال النكاء الاصطناعي . (2022). خليل، محمد سعيد (65) وزارة العدل السعودية، العدد .المسؤولية عن النكاء الاصطناعي . (2022). مجلة العدالة كلية القانون، جامعة الإمارات العربية .النكاء الاصطناعي والعمل القضائي . (2022). مجلة الشريعة والقانون (99) المتحدة، العدد (7) مجلة علمية قانونية، المجلد .النكاء الاصطناعي والآثار القانونية المترتبة عن استخدامه . (2022). مجلة علمية (12) الباحث العربي، العدد .حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق النكاء الاصطناعي . (2020). الأسيوطي، مصطفى (10) المجلة العصرية للدراسات القانونية، العدد .نكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية . (2024). العلي، عبدالعزيز عبدالناصر منشور